الجمهورية التونسية

وزارة التجارة

# التقرير السنوي للأداء

# لسنة 2019

جويلية 2020

# الفهـــرس

## المحور الأول: التقديم العام:

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019 ص 3- ص7

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 ص 8 - ص 10

## المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة:

1- برنامج التجارة الداخلية ص 12 - ص 28

2- برنامج التجارة الخارجية ص 29 - ص 47

3- برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي ص 48 - ص 55

4- برنامج القيادة والمساندة ص 56 - ص 69

# التقديم العام

في إطار دعم إرساء منظومة التصرّف في الميزانية حسب الأهداف وتبعا لصدور القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بإعداد الميزانية تواصل وزارة التجارة على غرار بقية الوزارات إعداد وثائق القدرة على الأداء سعيا لإرساء مزيد من الشفافية في قراءة تنفيذ الميزانية وتفاعلا مع مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 المؤرخ في 14 ماي 2020 المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2021 و إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2021 فإن مهمة التجارة قامت بإعداد التقرير السنوي للأداء لسنة 2019 بما يتوافق مع الالتزامات و التقديرات التي تضمنها المشروع السنوي للأداء لسنة 2019 والذي يتلخص في ستة (6) برامج فرعية و احد عشرة (11) هدفا و ثمانية عشرة (18) مؤشرا لقيس الأداء, موزعة بين البرامج.

# تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019:

## هيكلة برامج الوزارة:

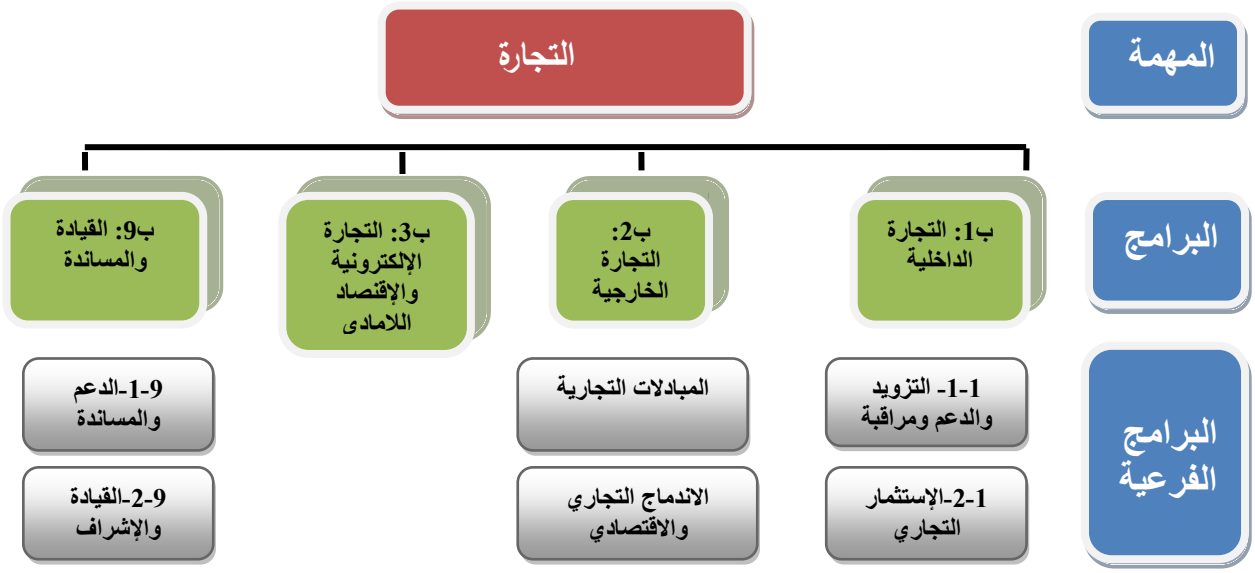


وقد تم بالنسبة لكل برنامج تحديد أهداف ومؤشرات قيس الاداء موزعة كما يلي:

| البرنامج | عدد البرامج الفرعية | عدد الأهداف | عدد مؤشرات قيس الأداء |
|---|---|---|---|
| التجارة الداخلية | 02 | 03 | 05 |
| التجارة الخارجية | 02 | 03 | 05 |
| التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي | 0 | 01 | 02 |
| القيادة والمساندة | 02 | 04 | 06 |
| المجموع | 06 | 11 | 18 |

| البرنامج | البرامج الفرعية | الأهداف | مؤشرات قيس الأداء |
|---|---|---|---|
| 1- التجارة الداخلية | التزويد والدعم ومراقبة السوق | الهدف 1.1.1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك | المؤشر عدد 1.1.1.1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية |
| | | | المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية |
| | | | المؤشر 3.1.1.1: نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة |
| | | الهدف 2.1.1: ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه | المؤشرعدد 1.2.1.1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة |
| | الاستثمار التجاري | الهدف 1.2.1: تأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري | المؤشرعدد 1.1.2.1: نسبة إنجاز القسط2 من برنامج تأهيل مسالك التوزيع |
| 2- التجارة الخارجية | المبادلات التجارية | الهدف 1.1.2: تنويع المبادلات التجارية | المؤشر 1.1.1.2: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس إتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية |
| | | | المؤشر 2.1.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات |
| | | الهدف 2.1.2: الدفاع التجاري | المؤشر 1.2.1.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من جملة العرائض المقدمة |
| | الاندماج الاقتصادي والتجاري | الهدف 1.2.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية | المؤشر 1.1.2.2: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التورد والتصدير |
| | | | المؤشر 2.1.2.2: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال |
| 3- التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي | - | الهدف 1.3: تطوير نشاط التجارة الالكترونية | المؤشر 1.1.3: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية |
| | | | المؤشر 2.1.3: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية |
| 9-القيادة والمساندة | الدعم والمساندة | الهدف 1.1.9: تطوير مؤهلات الموظفين | المؤشر 1.1.1.9: نسبة المنتفعين بالتكوين |
| | | الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المالية | المؤشر 1.2.1.9: معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة |
| | | الهدف 3.1.9: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية | المؤشر 1.3.1.9: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية |
| | | | المؤشر 2.3.1.9: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات |
| | القيادة والإشراف | الهدف 1.2.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن | المؤشر 1.1.2.9: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال |
| | | | المؤشر 2.1.2.9: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية |

## 1-أهم انجازات الوزارة خلال سنة 2019 :

رغم المناخ الاقتصادي المتغير، عملت وزارة التجارة خلال سنة 2019 على تنفيذ السياسات القطاعية الراجعة لها بالنظر والمتعلقة أساسا بالتجارة الداخلية، التجارة الخارجية، التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي،وفي هذا الإطار فقد تركزت مجهودات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر على:

***في مجال التجارة الداخلية:***

ترتكز إستراتيجية الوزارة بخصوص برنامج التجارة الداخلية خاصة في المساهمة في حصر مستوى التضخم في حدود 3.6 % وذلك عبر:

- ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك بـ:

- إحكام تزويد البلاد من المواد الحساسة وضمان الوفرة وإستقرار الأسعار،

-إعتماد سياسة أسعار ترتكز على تحفيز الإنتاج الوطني وترشيد مستوى الزيادات للمواد المؤطرة مع تحيينها لملائمتها مع الواقع،

- مواصلة سياسة الدعم مع ترشيد مستوى النفقات وحصر تكاليف الدعم في مستوى 1% من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية،

- تحفيز المنافسة في السوق من خلال تطوير مناخ الأعمال ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، و إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة،

- تطوير منظومة حماية المستهلك،
- مواصلة المساهمة في مجابهة التهريب والتجارة الموازية والحد من إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني،
- دفع النمو وتطوير النسيج التجاري وذلك من خلال توفير الأرضية الملائمة للإستثمارعبر:

- تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة وتركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة،

- تطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة بمختلف المناطق،

- مزيد توفير الظروف الملائمة لتطوير نظام العقود تحت التسمية الأصلية في القطاع التجاري وفي الخدمات الموجهة للمستهلك،

***في مجال التجارة الخارجية:***

- الترفيع في ميزانية صندوق النهوض بالصادرات الى 80 مليون دينار سنة 2019 تطبيقا لتوصيات المجلس الأعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 4 جانفي 2018

- تواصل منح امتيازات تفاضلية لدعم الصادرات نحو السوق الافريقية (توفير 70 % من كلفة استكشاف الأسواق الخارجية و60 % من كلفة النقل الجوي و50 % من كلفة النقل البحري وتمكين الشركات من منحة على أول عملية تصدير وتحمل الدولة لـ 50% من أقساط تأمين

الصادرات عن طريق الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات نحو هذه السوق)،

- تواصل إحداث برامج خصوصية للمنظومات التصديرية في إطار برنامج عقود مع الهياكل المهنية للقطاعات المصدرة (النسيج والملابس والأحذية والصناعات الغذائية والدوائية والميكانيكية والكهربائية والتكنولوجيات الحديثة).

- القيام بعديد الورشات على مستوى الجهات للتعريف بخدمات صندوق تنمية القدرة التنافسية والإحاطة ومرافقة الباعثين الشبان.

- مواصلة مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالتجارة الخارجية (إصدار تنقيح الأمر المتعلق بالمراقبة الفنية عند التوريد والتصدير مع تواصل مراجعة الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارة العامة للتجارة الخارجية...).

- مواصلة تأهيل خدمات المؤسسات والهياكل المتدخلة في هذا البرنامج على غرار التخلي المادي على شباك التجارة الخارجية والتعامل الالكتروني التام مع رخص التجارة الخارجية مع تواصل تأهيل مركز النهوض بالصادرات.

- استكمال المرحلة الأولى من تبسيط الاجراءات الإدارية والشروع في المرحلة الثانية بانطلاق جرد الإجراءات الإدارية المتبقية وضبط الهياكل ذات الصلة.

- مواصلة مراجعة قائمة المنتجات الخاضعة لنظام المراقبة الفنية عند التوريد بالتنسيق مع الهياكل ذات الصلة.

- طرح المصادقة على بروتوكول انضمام تونس رسميا للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا بداية من تاريخ 18 جويلية 2018 على أنظار مجلس النواب.

- استكمال العناصر اللوجستية اللازمة لتوطين التطبيقة المتعلقة بالتصرف في سند التجارة الخارجية وتفعيلها حيث أصبحت العمليات تتم كليا بصورة رقمية مع تقدم وضع التطبيقة الإحصائية الخاصة بمرصد التجارة الخارجية حيز التطبيق.

- الدفاع عن الصادرات التونسية في ما يتعلق بالإجراءات المتخذة ضدها من قبل بلدان أخرى (اللجوء الى جهاز فض المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة لحسم الإشكال المتعلق باتخاذ السلطات المغربية لإجراءات ضد صادرات الكراس المدرسي التونسي).

- إصدار دليل حول التصدير في أواخر سنة 2019 يهم المتعامل الاقتصادي يضبط النواحي الإجرائية المتعلقة بالعملية وذلك بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) وذلك في انتظار إصدار دليل اخر مشابه حول التوريد ودليل إجرائي آخر يتعلق بالدفاع التجاري.

- الشروع في وضع بوابة إعلامية خاصة بالتجارة الخارجية ومستقلة عن الموقع الالكتروني الرسمي الخاص بوزارة التجارة سيقع ضمنها ادراج كل المسائل المتعلقة بميدان التجارة الخارجية في تونس (تجميع النصوص القانونية، تفصيل للإجراءات، توضيح للسياسة العامة

في مجال التجارة الخارجية، التعريف بالأليات الحمائية للمنتوج التونسي إزاء الممارسات غير المشروعة عند التوريد..).

***في مجال التجارة الالكترونية :***

- متابعة مؤشرات تطور التجارة والدفع الإلكتروني في تونس.

- يقع التنسيق مع كل من شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد لمتابعة المؤشرات المتعلقة بمواقع الواب التجارية والخدماتية المنخرطة في منظومتي الدفع الإلكتروني clictopay و e-dinar.

- بلغ عدد مواقع الواب 1864 موقع واب تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2019 مسجلا تطوّر بنسبة 13% مقارنة بالسنة الماضية

- بلغ عدد المبادلات التجارية الإلكترونية 3.8 مليون عملية دفع على الخط بقيمة جملية تناهز 271.5مليون دينار مسجلة زيادة بنسة 21% مقارنة بسنة 2018.

- على المستوى الدولي، احتلت تونس المرتبة 70 على المستوى العالمي من بين 152 دولة ( مقابل المرتبة 79 خلال سنة 2018) وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) لسنة 2019 الخاص بمؤشر التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك « B2C e-commerce Index 2019» والمتعلّق بتقييم استعداد البلدان لاعتماد التجارة الالكترونية. و تحتل تونس المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الثانية إفريقيا.

- التكوين ونشر ثقافة التجارة الإلكترونية:

* تمت المشاركة وتقديم عرض حول التجارة الالكترونية في إطار الدورة التكوينية لفائدة المراقبين الاقتصاديين وذلك من 18 إلى 22 نوفمبر 2019 بمقر المدرسة الوطنية للإدارة.

* تم تنظيم ندوة حول التجارة الالكترونية العابرة للحدود في إطار التعاون مع برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية وذلك يومي 23 و24 أكتوبر 2019.

* تمت المشاركة وتقديم مداخلة حول التجارة الالكترونية خلال فعاليات « Start UP Booster » بتاريخ 17 أفريل 2019 من تنظيم مركز أعمال صفاقس.

* تقديم مداخلة حول "الإطار العام لتنمية التجارة الإلكترونية " بتاريخ 02 فيفري 2019 خلال تظاهرة من تنظيم المدرسة العليا للاقتصاد الرقمي « L'Atelier Digital de LAMESN »

* إرشاد وتوجيه أصحاب مشاريع التجارة الالكترونية الوافدين على الإدارة في المسائل المرتبطة ببعث المشروع والإجراءات المتبعة ومختلف الأطراف المتدخلة.

# 2-تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019

بلغت نفقات وزارة التجارة (مهمة التجارة) خلال سنة 2019، 1956426.887 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة بقانون المالية التكميلي 1953085.563 ألف دينار ، أي بفارق إيجابي قدره 3341.324 ألف دينار ، وتكون بذلك نسبة الانجاز في حدود 100.17 %.

و تبين الجداول الموالية توزيع و تنفيذ ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة و حسب البرامج:

## جدول تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

## التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة : دينار

| طبيعة النفقة | تقديرات ق.م.الأصلي 2019 | تقديرات ق.م. تكميلي 2019 | إنجازات 2019 | الفارق | نسبة الانجاز |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التصرف | 1926037000 | 1934023047 | 1932284889 | -1738158 | 99,9% |
| التأجير العمومي | 37870000 | 39093600 | 40744922 | 1651322 | 104,2% |
| وسائل المصالح | 6925000 | 9368546 | 9240968 | -127578 | 98,6% |
| التدخل العمومي | 1881242000 | 1885560901 | 1882298999 | -3261902 | 99,8% |
| نفقات التنمية | 25000000 | 23710000 | 24141996 | 431996 | 101,8% |
| الاستثمارات المباشرة | 2560000 | 1270000 | 2081925 | 811925 | 163,9% |
| على الموارد العامة للميزانية | 1560000 | 270000 | 1512277 | 1242277 | 560,1% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 1000000 | 1000000 | 569648 | -430352 | 57,0% |
| التمويل العمومي | 22440000 | 22440000 | 17560189 | -4879811 | 78,3% |
| على الموارد العامة للميزانية | 14125000 | 14125000 | 7227000 | -6898000 | 51,2% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 8315000 | 8315000 | 10333189 | 2018189 | 124,3% |
| صناديق الخزينة | 500000 | 0 | 0 | 0 | - |
| المجموع | 1951537000 | 1953085563 | 1956426887 | 3341324 | 100.17% |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

## رسم بياني عدد 1:

## مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2019
## التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

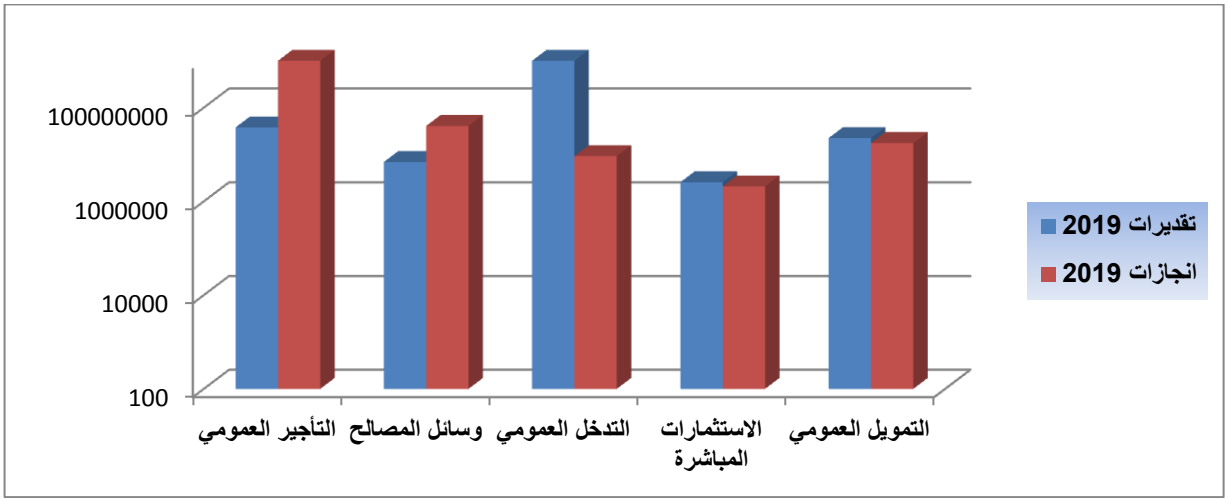


## جدول عدد 2

## تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

## التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: دينار

| البرامج | تقديرات 2019 ق.م.الأصلي (1) | تقديرات 2019 ق.م.التكميلي (1) | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | نسبة الإنجاز % (1) /(2) |
| البرنامج عدد 1* | 1834750000 | 1835755250 | 1829686684 | -6068566 | 99,6% |
| باحتساب قيمة الدعم | 1834750000 | 1835755250 | 1829686684 | -6068566 | 99,6% |
| دون احتساب قيمة الدعم | 34301000 | 35312250 | 29238713 | -6073537 | 82,8% |
| البرنامج عدد 2* | 108014000 | 108228850 | 116785601 | 8556751 | 107,9% |
| البرنامج عدد 3* | 277000 | 282400 | 273910 | -8490 | 96,9% |
| البرنامج عدد 4* | 8496000 | 8819063 | 9680692 | 861629 | 109,7% |
| المجموع العام | 1951537000 | 1953085563 | 1956426887 | 3341324 | 100.17% |

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

*(1) التجارة الداخلية
(2) التجارة الخارجية
(3) التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي
(4) القيادة و المساندة

## رسم بياني عدد 2:
## مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية 2019
## التوزيع حسب البرامج (إ.ع الدفع)

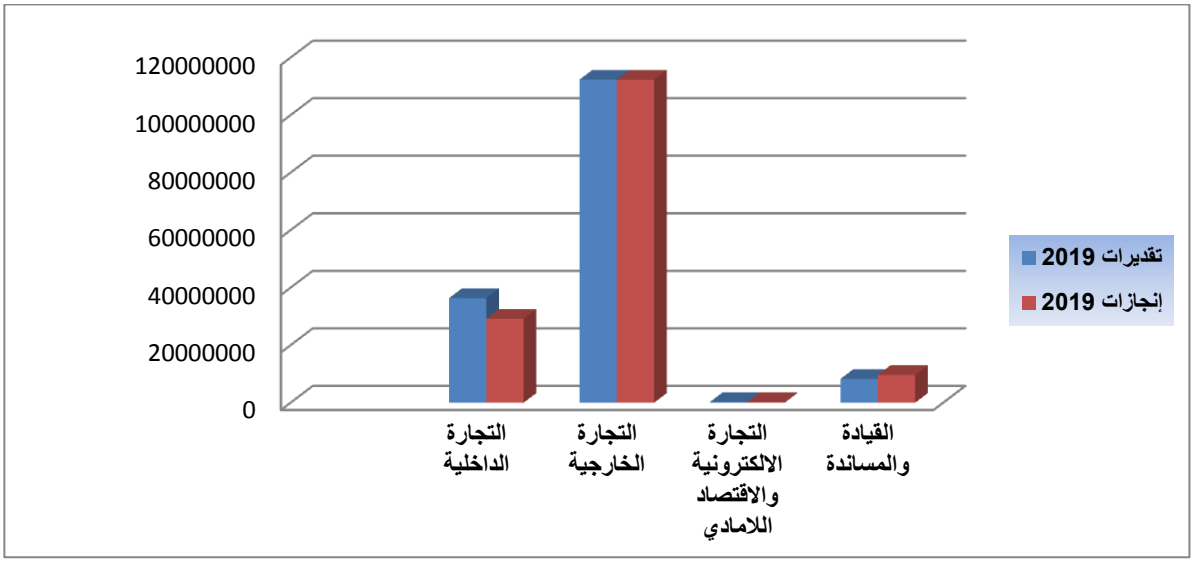


- تم اعتماد تقديرات و انجازات برنامج التزويد و الدعم و مراقبة السوق و الاستثمار التجاري دون احتساب قيمة التدخل العمومي في الرسم البياني قصد إعطائه أكثر مقروئية

# المحور الثاني:

# تقديم برامج الوزارة

# برنامج "التجارة الداخلية"

## رئيس البرنامج

**"السيدة كريمة الهمامي" المديرة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات**

**تولت مهامها إبتداءا من تاريخ 04 أكتوبر 2018**

## 1-التقديـــــم العـــام للبرنامج:

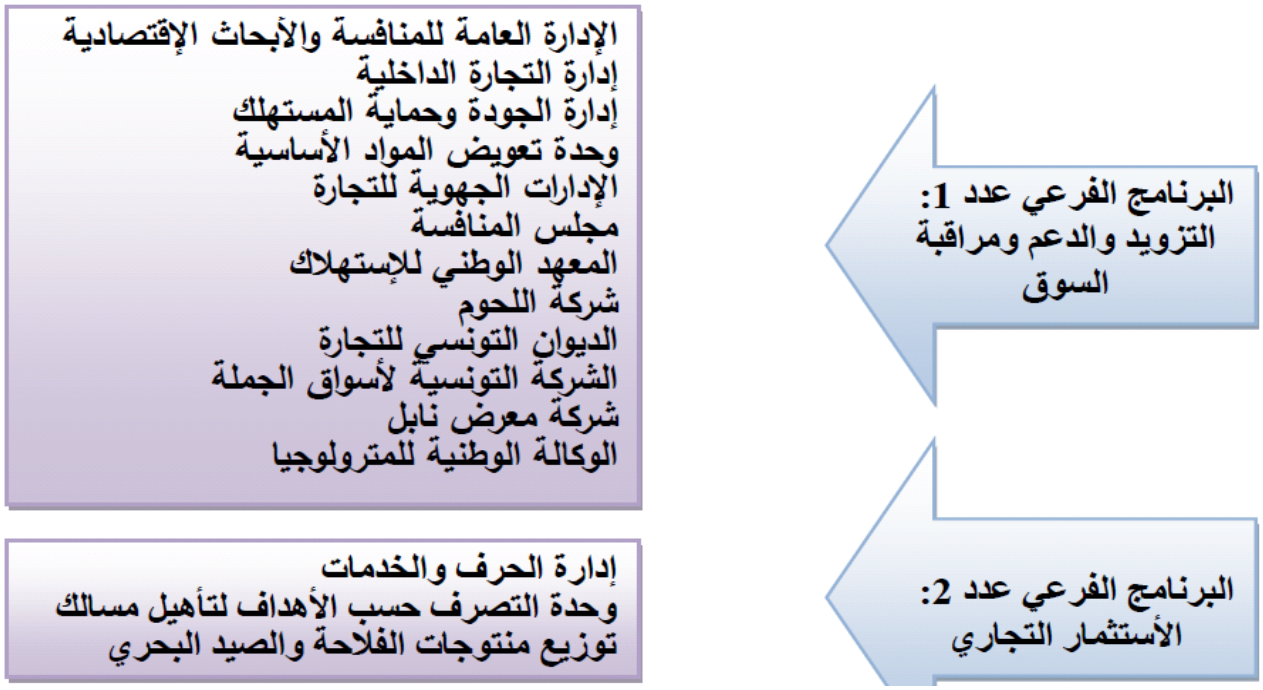


ترتكز إستراتيجية الوزارة بخصوص برنامج التجارة الداخلية خاصة في المساهمة في حصر مستوى التضخم في حدود 3.6 % وذلك عبر:

**ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك بـ:**

- إحكام تزويد البلاد من المواد الحساسة وضمان الوفرة وإستقرار الأسعار،

-إعتماد سياسة أسعار ترتكز على تحفيز الإنتاج الوطني وترشيد مستوى الزيادات للمواد المؤطرة مع تحيينها لملاءمتها مع الواقع،

- مواصلة سياسة الدعم مع ترشيد مستوى النفقات وحصر تكاليف الدعم في مستوى 1% من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية،
- تحفيز المنافسة في السوق من خلال تطوير مناخ الأعمال ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص و إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة،
- تطوير منظومة حماية المستهلك،
- مواصلة المساهمة في مجابهة التهريب والتجارة الموازية والحد من إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني،

**دفع النمو وتطوير النسيج التجاري وذلك من خلال توفير الأرضية الملائمة للإستثمار عبر:**

- تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة وتركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة،
- تطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة بمختلف المناطق،
- مزيد توفير الظروف الملائمة لتطوير نظام العقود تحت التسمية الأصلية في القطاع التجاري وفي الخدمات الموجهة للمستهلك،
- ضمان مصالح التجارة الصغرى ومساعدتها على مواكبة التطورات وتحسين أدائها خاصة من خلال تسهيل النفاذ للتمويلات.

| الهدف | مؤشرات قيس الأداء |
|---|---|
| **الهدف 1.1.1:** ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك | **المؤشر 1.1.1.1**: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية |
| | **المؤشر 2.1.1.1**: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية |
| | **المؤشر 3.1.1.1**: نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة |
| **الهدف 2.1.1:** ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه | **المؤشر 1.2.1.1**: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة |
| **الهدف 1.2.1:** تأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري | **المؤشر 1.1.2.1**: نسبة التقدم في إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري |

## 2-تقديم أداء البرنامج لسنة 2019: 1 835 755 250

### 2-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التجارة الداخلية خلال سنة 2019، 1.829.686,684 دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 1.835.755,250 دينار، وتكون بذلك نسبة الإنجاز 99.6 %.

وقدرت نسبة إنجاز البرنامج الفرعي التزويد والدعم ومراقبة السوق 99.99% من نسبة إنجازات البرنامج مقارنة بالبرنامج الفرعي الإستثمار التجاري الذي بلغ 0.03% وذلك بإعتبار أن دعم المواد الأساسية من الأهداف الإستراتيجية في هذا البرنامج الفرعي ويشكل أكبر جزء من ميزانيته.

## جدول عدد3:

## تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

## التوزيع حسب طبيعة النفقة

## (إع الدفع)

**الوحدة: الدينار**

| بيان النفقات | ق م أصلي 2019 | ق م تكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1-2) | نسبة الإنجاز (2/1) |
| **نفقات التصرف** | **1 827 485 000** | **1 828 977 251** | **1 829 010 529** | **33278** | **100%** |
| التأجير العمومي | 23 149 000 | 24 154 250 | 24 309 447 | 155197 | 100% |
| وسائل المصالح | 3 329 000 | 4 365 966 | 4 253 110 | -112856 | 97.41% |
| التدخل العمومي | 1 800 443 000 | 1 800 458 035 | 1 800 447 971 | -10064 | 99.9% |
| **نفقات التنمية** | **7 265 000** | **7 265 000** | **117 677** | **-7147323** | **1.6%** |
| **استثمارات مباشرة** | **0** | **0** | **0** | **0** | - |
| على موارد ميزانية الدولة | 270 000 | 270 000 | 117 677 | -152323 | 43.6% |
| على موارد قروض خارجية | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| **تمويل عمومي** | **0** | **0** | **0** | **0** | - |
| على موارد ميزانية الدولة | 6 995 000 | 6 995 000 | 0 | -6995000 | 0 |
| على موارد قروض خارجية | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| **صناديق الخزينة** | **0** | **0** | **0** | **0** | - |
| **المجموع العام** | **1 834 750 000** | **1 835 755 250** | **1 829 686 684** | **-6 068 566** | **99,6%** |

## رسم بياني عدد3:

## مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الداخلية

## لسنة 2019

## التوزيع حسب طبيعة النفقة

## (إع الدفع)

***لم يتم ادراج التدخل العمومي بالرسم البياني قصد اعطائها أكثر مقروئية**

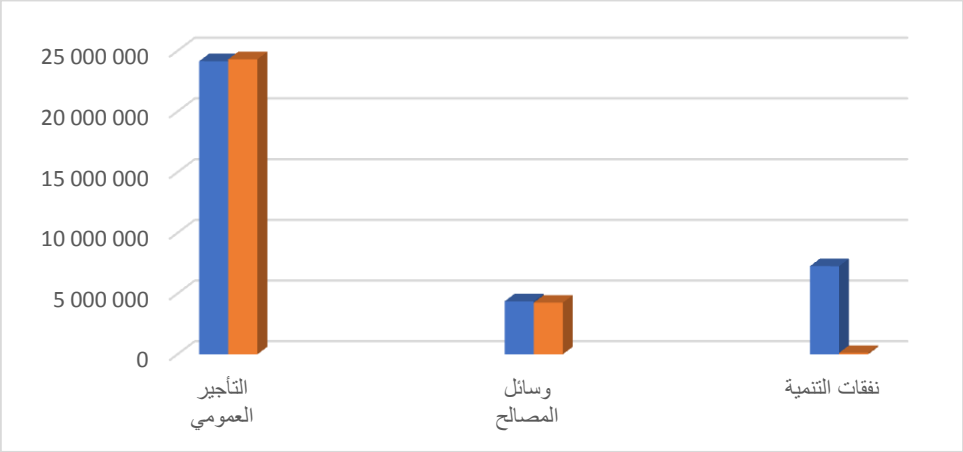


*لم يتم ادراج التدخل العمومي بالرسم البياني قصد اعطائها أكثر مقروئية

## جدول عدد4:
## تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
## التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

| بيـــــان البرامج الفرعية | تقديرات 2019 (ق .م الأصلي) | تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) (1) | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | نسبة الإنجاز% (1) /(2) |
| البرنامج الفرعي 1-1التزويد والدعم ومراقبة السوق | 1 834 186 000 | 1 835 191 250 | 1 829 128 206 | -7114045 | 99.6% |
| البرنامج الفرعي 1-2: الأستثمار التجاري | 564 000 | 564 000 | 558 478 | -22222 | 96.2% |
| المجموع العام | 1834750000 | 1835755250 | 1829686684 | -7136267 | 99.6% |

**رسم بياني عدد4:**

## مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية
## لسنة 2019

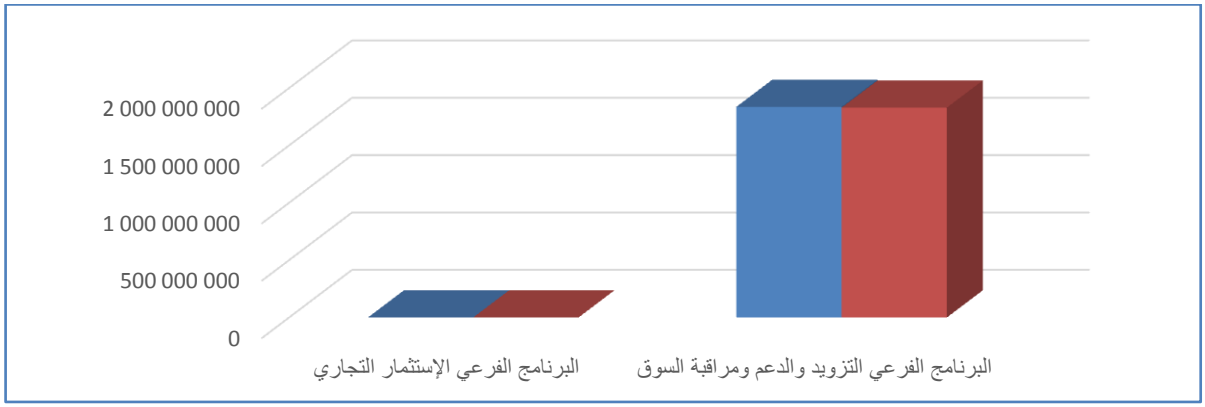


## 2-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

تم خلال سنة 2019 العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التجارة الداخلية وذلك بتنفيذ الأنشطة التي تم برمجتها في مشروع القدرة على الأداء لسنة 2019 ومن خلال مؤشرات قيس الأداء فقد تم تحقيق القيمة المنشودة وكانت الإنجازات متفاوتة وذلك لوجود عدة إشكاليات ونقائص نستعرضها تباعا وفق تحليل نتائج القدرة على الأداء.

### الهدف 1-1-1 ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك

يتعلق هذا الهدف بـ:

- متابعة تزويد البلاد من المواد الحساسة نحو ضمان الوفرة وذلك بتعزيز آليات المتابعة والبرمجة المحكمة للمواسم الإستهلاكية وتنويع العرض بالإعتماد أساسا على الإنتاج الوطني واللجوء الظرفي إلى التوريد، إلى جانب دعم سياسة المخزونات التعديلية،
- إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وتطوير منظومة حماية المستهلك وذلك من خلال دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الإقتصادية وتواجدها بالسوق،

| الهدف 1-1-1 ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 لتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | % | أ | ب | ج | د=ج-أ | د/أ % | م=ج-ب | م/ب % |
| | **المؤشر عدد1.1.1.1:** نسبة إنجاز المخزونات التعديلية. | نسبة | 55.8 | 90 | 84.97 | 29.17 | 52.27 | -5.03 | 94.41 |
| | **المؤشر عدد 2.1.1.1:** نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية | نسبة | 61.98 | 60 | 75.38 | 13.4 | 21.62 | 15.38 | 125.63 |
| | **المؤشر عدد 3.1.1.1:** نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة | نسبة | 10 | 31.42 | 16.1 | 6.1 | 61 | -15.32 | 51.24 |

**رسم بياني:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة**

**بالهدف ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك لسنة 2019**

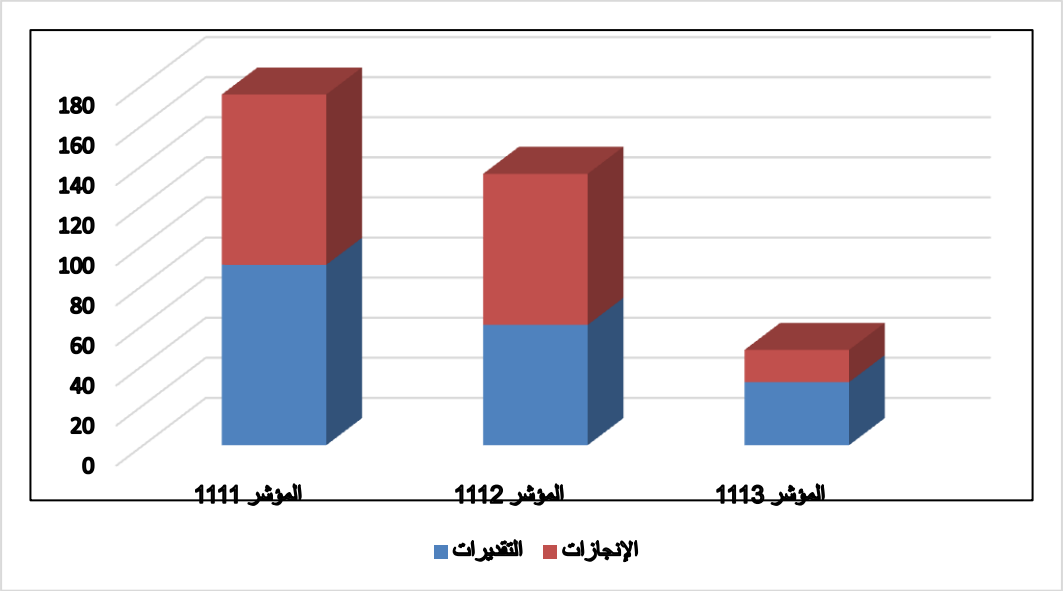


## تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

تم خلال سنة 2019 العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التجارة الداخلية وذلك بتنفيذ الأنشطة التي تمت برمجتها في مشروع القدرة على الأداء لسنة 2019 ومن خلال مؤشرات قيس الأداء، وتم تحقيق القيمة المنشودة وكانت الإنجازات متفاوتة وذلك لوجود عدة إشكاليات ونقائص نستعرضها تباعا من خلال تحليل نتائج القدرة على الأداء.

### المؤشر1.1.1.1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية :

يساهم هذا المؤشر في متابعة الإنتاج بالنسبة للمنتجات المعنية بتكوين المخزونات على غرار مادة (الحليب،البيض،لحم الدجاج والديك الرومي،البطاطا) ومتابعة تطور الإستهلاك الوطني. وفي حالة عدم إنجاز برنامج الخزن يتم إتخاذ الإجراءات التعديلية اللازمة على غرار التوريد.

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بحوالي 84,97 % بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات 90 % ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- تواصل تسجيل نقص في إنتاج الحليب نتيجة تراجع عدد قطيع الأبقار وتقلص المساحات العلفية، وارتفاع أسعار الأعلاف على المستوى المحلي،
- نقص في إنتاج البطاطا نتيجة تقلص المساحات المزروعة من الإنتاج الفصلي مقارنة بسنة 2018 (حيث تمت زراعة 9000 هك مقابل 10750 هك سنة 2018).

- من جهة أخرى تم تسجيل وفرة في إنتاج دجاج اللحم حيث بلغت نسبة انجاز المخزون 121,85%.

| | برنامج الخزن (2019) | الإنجاز (2019) | النسبة (%) |
|---|---|---|---|
| الحليب (مليون لتر) | 60 | 39,7 | 66,16 |
| البيض (مليون بيضة) | 40 | 37,4 | 93,5 |
| لحم الدجاج (طن) | 2000 | 2437 | 121,85 |
| ديك رومي (طن) | 1500 | 1494 | 99,6 |
| البطاطا (ألف طن) | 40 | 17,5 | 43,75 |
| | | | **84,97** |

ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة التجارة الداخلية لتحقيق نتيجة هذا المؤشر:

- المشاركة الدورية في لجان فنية تعنى بمتابعة تكوين المخزونات التعديلية.
- القيام بزيارات ميدانية لمعاينة المخزونات.
- وضع برنامج لتوزيع المخزونات على الجهات في إطار لجنة تضم كل المتدخلين من هياكل إدارية ومهنية المعنية.

## المؤشر2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية:

- متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية... مصانع للصناعات الغذائية والتحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية وضمان جودة وسلامة المنتوجات الاستهلاكية.
- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 75.38% بالنسبة للتقديرات (60%) ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
- العمل على إدراج قطاعات جديدة كل سنة ضمن البرنامج الوطني للمراقبة والحرص على تنفيذ ما تم برمجته وذلك بتذكير الإدارات الجهوية بالبرمجة خاصة خلال المواسم الإستهلاكية الكبرى،
- مضاعفة الحملات الإقليمية والوطنية،
- مزيد تدعيم الموارد البشرية بإنتداب 100 مراقب لتعزيز عمل المراقبة،
- تقديم دورات تكوينية لفائدة الإدارات الجهوية للتجارة تنوعت بين الإجراءات القانونية والقطاعات الفنية.
- تفعيل دور اللجان الجهوية لمتابعة تطور الأسعار وضمان انتظام التزويد والتصدي للتهريب والتجارة الموازية وتنظيم المراقبة المشتركة بمنشور رئيس الحكومة عدد 32 لسنة 2018 مما كان له الأثر الإيجابي على تنوع التدخل الرقابي ومزيد تغطية السوق،

- تبادل المعلومات في إطار التنسيق بين الهياكل المتدخلة في المراقبة من تجارة وصحة وداخلية وفلاحة قد ساهم بدوره في مزيد إحكام مراقبة السوق،

**المؤشر 3.1.1.1 عدد الملفات المنجزة/عدد المؤشرات المرصودة**

الملفات المنجزة هي مجمل التقارير الإدارية للأبحاث المنجزة خاصة طبقا لأحكام الفصول 5 و17 و62 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، وتتراوح عموما معدل مدة إنجاز واستكمال هذه الأبحاث وإعداد التقارير المتعلقة بها بين السنة والثلاثة سنوات، تم تسجيل نسبة انجاز قدرت بـ 16.1% مقارنة بالتقديرات (31.42%) أي بنسبة إنجاز مقارنة بالتقديرات (51.33%) ويعود ذلك إلى جملة من العوامل من أهمها:

- تراجع الأبحاث المنجزة على المستوى الجهوي لإثراء المؤشرات ذات البعد الجهوي (الصفقات بصفة خاصة، ممارسات ذات بعد جهوي) وتقديم الأبحاث المتعلقة بشفافية المعاملات والدعم والأسعار.
- غياب إطارات مؤهلة في رفع مؤشرات مخلة بالمنافسة وضعف التكوين.
- أعمال اللجان الجهوية تحت إشراف الوالي لا تشمل العمل على هذا المؤشر،

## الهدف 2.1.1 ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه :

مواصلة سياسة الدعم مع ترشيد مستوى النفقات وحصر تكاليف الدعم في مستوى 1% من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك ويتم قياس ذلك، بصفة نسبية، من خلال التحكم في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفارينة والزيت النباتي المدعمة.

**جدول عدد 5:**

**الهدف الإستراتيجي: ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه**

| الهدف 1-1-1 ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 لتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د=ج-أ | د/أ % | م=ج-ب | م/ب % |
| | **المؤشر 1-1-2-1:** نسبة تطور الكميات المدعمة من **مادة الفارينة الموجهة لصنع الخبز PS** | مليون قنطار | 6,47 | 6,5 | 6,38 | -0.09 | -1.39 | -0.12 | 98.15 |
| | **كميات الزيت النباتي المدعم** | ألف طن | 162 | 165 | 152 | -10 | -6.17 | -13 | 92.12 |

**رسم بياني :**
**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشر نسبة تطور الكميات المدعمة من الفارينة والزيت النباتي الخاصة بالهدف ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه لسنة 2019**

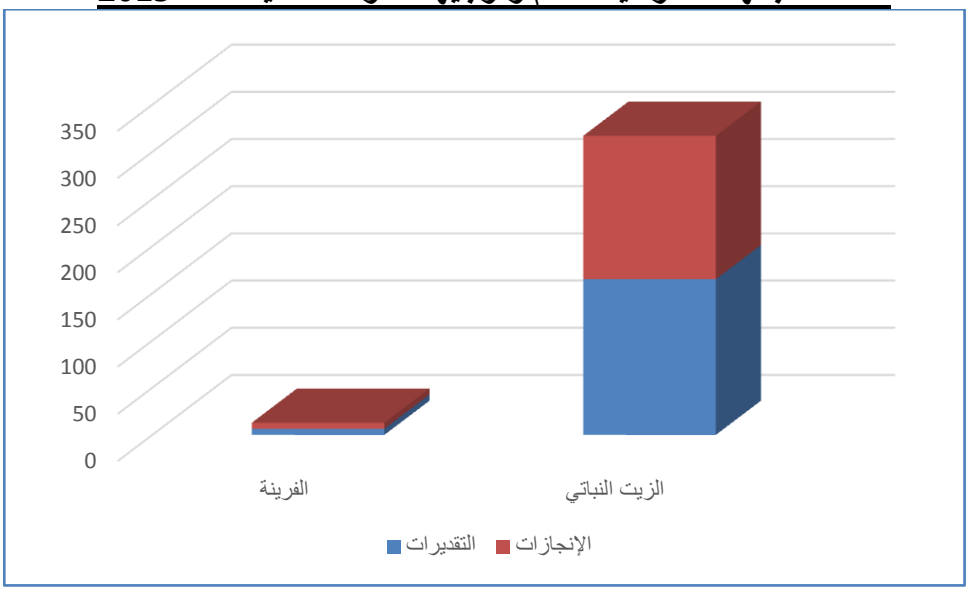


## المؤشر 1.2.1.1- الكميات المستهلكة من المواد المدعمة

بلغت كميات الفارينة المدعمة خلال سنة 2019 حوالي 6,38 م ق مقابل تقديرات أولية في حدود 6,5 م ق أي بانخفاض بنسبة 1,85 %، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة الفارينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفارينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى.

كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

- الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها.
- تقيد المطاحن بترويج الفارينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2019 حوالي 152 ألف طن مقابل تقديرات أولية في حدود 165 ألف طن ويرجع الفارق بالأساس إلى نجاعة التطبيقة الإعلامية الخاصة بمتابعة توزيع حصص الزيت النباتي المدعم على وحدات التعليب والتي تم الانطلاق في تجربتها بداية من تاريخ 17 جوان 2019، حيث أنها تمكن بصفة مباشرة من التثبت من مآل مادة الزيت النباتي المدعم ووجهتها ومسالك توزيعها (الحريف المتمثل في تاجر الجملة الموزع)، وفي مرحلة ثانية من التثبت من تاجر التفصيل المروج لهذه المادة لفائدة المستهلك النهائي، وهي مهام توكل لمصالح التجارة على المستوى الجهوي.

## الهدف 1-2-1 تأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري:

يندرج هدف تأهيل مسالك التوزيع في إطار البرنامج الفرعي الاستثمار التجاري ويمتثل في تنفيذ الجزء الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري الذي يشمل المشاريع المؤجلة والطلبات الجديدة الى جانب تجسيد المشاريع المهيكلة على غرار سوق الانتاج بسيدي بوزيد.

### المؤشر عدد 1-2-1-1: نسبة إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك التوزيع

بلغت نسبة الانجازات بالنسبة لهذا المؤشر حوالي 10 % من جملة 45 % أي بنسبة انجازات مقارنة بالتقديرات بـ 22 %

| الهدف 1-2-1 تأهيل مسالك التوزيع | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 لتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | % | أ | ب | ج | د=ج-أ | د/أ % | م=ج-ب | م/ب % |
| | المؤشر عدد1.1.2.1: نسبة إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك التوزيع | نسبة | 15 | 45 | 10 | -5 | -33.33 | -35 | 22.22 |

**رسم بياني :**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات نسبة إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك التوزيع الخاصة بالهدف تأهيل مسالك التوزيع لسنة 2019**

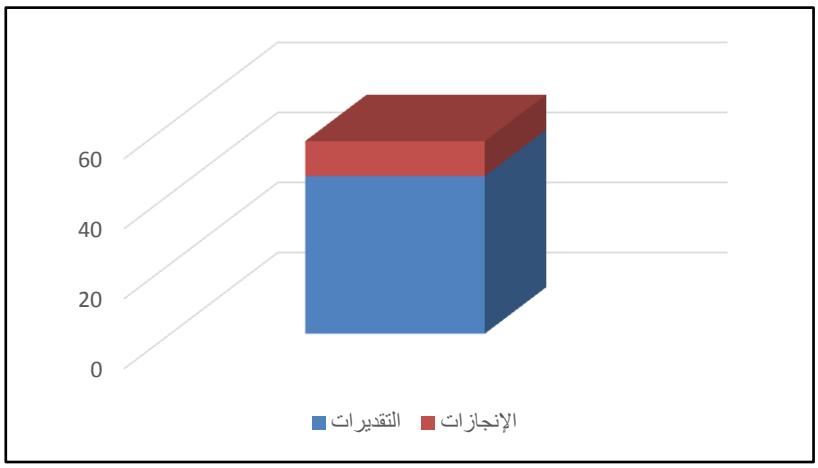

يعود هذا الفارق بين التقديرات والانجازات أولاّ وبالأساس إلى الأسباب التالية:

- ✓ تعطل إنجاز دراسات قابلية الإنجاز الفني والمالي أثرت بشكل مباشر على الانطلاق في إنجاز المشاريع الوطنيّة المهيكلة،
- ✓ تعقد الإجراءات المتعلقة بإعداد الدراسات:
  - التعطل في إعداد العناصر المرجعية المتعلقة بالمشروع لطول المشاورات مع مختلف الأطراف وخاصة المعنية مباشرة بالمشروع،
  - إعادة طلبات العروض أكثر من مرة وآجال الصفقات العمومية طبقا للأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، (إعداد كراسات الشروط العامة وكراسات الشروط الخاصّة والعناصر المرجعية، الإعلان عن طلب العروض.... لجنة الفتح، لجنة التقييم ...)،
  - تجاوز للإعتمادات المقدّرة لا نجاز الدراسة من قبل البلديات،
  - عدم إلتزام البلديات بإعتبارها المشتري العمومي في إعادة نشر طلب العروض عند إعلانه غير مثمر،
  - طول الحيز الزمني الذي تتطلبه الدراسات وحتى عند إنجازها فأغلبها يتطلب إنجاز دراسات تفصيلية وتنفيذية،

## التحديات والصعوبات والتدابير التي تعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج:

- **الإشكاليات والنقائص:**

تعددت الإشكاليات والنقائص فيما تعلق بتنفيذ هذا البرنامج من أهمها:

➢ **على مستوى التزويد:**

عدم توفر معطيات دقيقة حول تقديرات إنتاج المواد الفلاحية مما يؤثر سلبا على إستشراف وضعية التزويد وإتخاذ القرارات التعديلية اللازمة في الآجال المستحسنة،

- تعدد مصادر المعطيات بين العديد من الهياكل والوزارات والمصالح العمومية المعنية بالخزن والإنتاج والترويج وهو ما يحد من مصداقية المعطيات المتوفرة وتباينها في العديد من الحالات مما يؤثر على إحكام سياسات الخزن،
- غياب نظام معلومات خاص بالتزويد والمخزونات،
- عدم وجود تطبيقة إعلامية خاصة بمتابعة وضعية التزويد،
- إرتباط هذا المؤشر بالعوامل المناخية للبلاد والإشكاليات الهيكلية لبعض القطاعات مما قد يؤثر سلبا على إنجاز برنامج الخزن،
- إرتباط طريقة إحتساب هذا المؤشر بالمعطيات التي توفرها الهياكل والوزارات الأخرى والمجامع المهنية مما يؤثر بشكل مباشر على إحتساب نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات.

➢ **على مستوى الدعم:**

-صعوبة توجيه الدعم نحو مستحقيه،

-صعوبة في متابعة حصص الدعم لنقص في المنظومات الإعلامية...

➢ **على مستوى مراقبة السوق**

- إشكاليات تتعلق بالمعطيات المعتمدة في إحتساب المؤشرات ومقرؤيتها،

- محدودية العنصر البشري المختص والمكلف بالمراقبة وبمتابعة الأبحاث ومحدودية الموارد المادية الموضوعة على ذمة جهاز المراقبة،

- محدودية التكوين والرسكلة للأعوان المكلفين بمراقبة السوق، وتهم هذه النقائص بالخصوص الأعوان المكلفين بدراسة ملفات المنافسة نتيجة ما تتطلبه نوعية الملفات من مهارات وتكوين خاص بسبب دقة وتشعب الأبحاث في المجال، وقد تعمقت هذه النقائص خلال السنوات الأخيرة بسبب النقص المسجل في دورات التكوين المستمر والموجه إضافة إلى التراجع الكبير في التكوين المؤمن من طرف المنظمات العالمية.

- إعادة ترتيب الأولويات ضمن استراتيجية البرنامج والتركيز خلال السنوات الأخيرة على التدخل المباشر للحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن من خلال توجيه المجهودات نحو مقاومة الاحتكار والتلاعب بالمواد المدعمة ومراقبة شفافية المعاملات وتغييب جانب المنافسة خاصة على المستوى الجهوي،

- التأثير المباشر على إحتساب المؤشرات في المستقبل وذلك لوجود إطار تشريعي جديد لمراقبة سلامة المنتوجات يحيل مهام المراقبة إلى هياكل أخرى تم إحداثها بمقتضى قوانين على غرار القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للأغنية والمنتجات الحيوانية ومشروع قانون السلامة الصناعية،

- ضعف على مستوى آليات العمل المادية مركزيا وجهويا (أجهزة حواسيب – الربط بالأنترنات ...) والوظيفية خاصة ما تعلق بالمراجع القانونية والاقتصادية المرتبطة بالمجال وأدلة الإجراءات ومنهجيات العمل...،

➢ **على مستوى تأهيل مسالك التوزيع:**

- صعوبة في إيجاد تمويلات لإنجاز دراسات المشاريع الكبرى المهيكلة خاصة على مستوى الوزارة،

- تعدّد الهياكل المتدخلّة في تنفيذ مكونات البرنامج وتنفيذ المشاريع ولكلّ هيكل إشكاليات خاصّة ومشمولات،

- محدودية في العنصر البشري على مستوى وحدة تأهيل مسالك التوزيع،

- صعوبة في انخراط بعض الأطراف المتدخلّة ببرنامج التأهيل،

- انعدام الخبرة لدى السلط الجهوية ببعض المجالات المتعلقة بالدراسات وبالأمر المنظّم للصفقات العمومية وبمنظومة TUNEPS، ممّا أدّى لتكفّل إطارات الوحدة بإعداد العناصر المرجعية للدراسات ببعض الملّفات،
- عدم توفر مكاتب الدراسات وصعوبة مطابقتها للشروط الفنية خاصة،
- ضعف على مستوى أليات العمل المادية المتاحة لإطارات الوحدة (وسائل التنقل، الأعوان..).

- **أهم التدابير والأنشطة:**

- العمل على إعادة تفعيل التطبيقة الإعلامية الخاصة بمتابعة وضعية التزويد مع الإدارات الجهوية للتجارة،
- العمل على إرساء قاعدة بيانات متعلقة بالمتدخلين الاقتصاديين وذلك بمراسلة كل إدارة الجهوية للتجارة ومطالبتها بقائمة الناشطين الاقتصاديين مرجع النظر وتقريب المعطيات مع إحصاءات المعهد الوطني للإحصاء والسجل الوطني للمؤسسات،
- العمل على تحديث الأطر القانونية وإعداد مشاريع نصوص جديدة تتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات،
- المطالبة بالترفيع في نسبة الإعتمادات المخصصة للتكوين ومعدات مراقبة الجودة والتحاليل المخبرية،
- العمل على مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الأطراف والهياكل المتدخلّة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع،
- إعداد خطّة عمل للتحسيس ولمزيد الانخراط من طرف الجهات ببرنامج التأهيل عن طريق دورات تكوينية،
- التنسيق مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لإيجاد خطوط تمويل مكوّنات القسط الثاني من البرنامج في إطار التعاون الدولي.
- تنظيم دورات تكوينية للإدارات الجهوية حول منظومة الفارينة ودورات تكوينية على المستوى الجهوي والمركزي، للمعلبين حول المنظومة الخاصة بمتابعة توزيع حصص الزيت النباتي المدعم، وقد تم إفراد كل وحدة تعليب باسم المستخدم وكلمة العبور. وبالتوازي تم الاتفاق مع المهنة على موافاة وحدة تعويض المواد الأساسية بملاحظاتها ومقترحاتها قصد تحسين آداء التطبيقة.
- بهدف ترشيد نفقات الدعم، تم عقد العديد من الاجتماعات لفريق العمل المكلف بإعداد مخرجات نظام الرقابة الداخلية للمسار التسلسلي "دعم مادة الحبوب" والمسار التسلسلي "دعم مادة الزيت النباتي" وقد تم إعداد مخطط العمل للتحكم في المخاطر المتعلقة بالمسارين المذكورين.

- النظر في إمكانية برمجة مراجعة طريقة إحتساب المؤشرات ضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2021.

في إطار مهمة مرافقة الوزارات لمراجعة الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات قيس القدرة على الأداء تمت التوصية بالإستغناء عن المؤشر عدد 1-1-1-1 وذلك لصعوبة التحكم فيه من طرف مصالح إدارة التجارة الداخلية وذلك لتشتت مصادر تجميع المعطيات باعتبار أن تكوين المخزونات التعديلية تبقى رهينة العوامل المناخية والإشكاليات المذكورة سلفا وكذلك لها علاقة بمختلف الهياكل والمنظمات المهنية المتدخلة في مختلف منظومات الإنتاج على غرار المجامع المهنية ومصالح وزارة الفلاحة وفي إطار العمل على تحسين الأداء لتحقيق الأهداف المبرمجة يتجه الرأي إلى مراجعة العمل بهذا المؤشر إبتداءا من سنة 2021 والمؤشر عدد 1-2-1-1 والمؤشر عدد 3.1.1.1 لصعوبة مقروئيتهما وعدم قدرتهما على عكس الأداء

# برنامج التجارة الخارجية

## رئيس البرنامج: السيد خالد بن عبد الله: ابتداء من 1 جـــوان 2017

## 1-التقديـــــم العـــام للبرنامج:

ترتكز إستراتيجية وزارة التجارة في إطار برنامج التجارة الخارجية على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة،

ويشتمل برنامج التجارة الخارجية على 3 أهداف و5 مؤشرات لقيس الأداء التالية :

| الهدف | مؤشرات قيس الأداء | |
|---|---|---|
| **الهدف 1.2:** تنويع المبادلات والإندماج الإقتصادي والتجاري | **المؤشر 1.1.2**: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس إتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية | |
| | **المؤشر 2.1.2**: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات | تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات |
| | | تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية |
| **الهدف 2.2:** الدفاع التجاري | **المؤشر 1.2.2**: نسبة العرائض المنهاة من جملة العرائض المقدمة | |
| **الهدف 3.2:** تسهيل إجراءات التجارة الخارجية | **المؤشر 1.3.2**: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير | |
| | **المؤشر 2.3.2**: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال | |

## أهم الأولويات الخاصة بالبرنامج:

- ✓ تدعيم قاعدة الجهاز التصديري،
- ✓ تدعيم قاعدة المنتجات القابلة للتصدير اعتمادا على معيار القيمة المضافة،
- ✓ تدعيم الانفتاح على الأسواق الجديدة،
- ✓ تدعيم آليات الدفاع التجاري،
- ✓ الضغط على عجز الميزان التجاري،
- ✓ تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتحسين التصنيف الائتماني في إطار مؤسسات التصنيف العالمية،
- ✓ ترشيد استعمال الحوافز والتشجيعات الموجهة نحو مرافقة المؤسسات المصدرة،

# 2-تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 :

## 2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

خلال سنة **2019**، بلغت نفقات برنامج التجارة الخارجية **116785601** ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة **108228850** ألف دينار، أي بفارق إيجابي قدره **28556751** ألف دينار وتكون بذلك نسبة الانجاز في حدود **107.9 %**.

**جدول عدد 3:**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( اعتمادات الدفع )**

الوحدة: ألف دينار

| بيان النفقات | ق م أصلي 2019 | ق م تكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1-2) | نسبة الإنجاز (1/2) |
| **نفقات التصرف** | **91 569 000** | **91783850** | **94 155 882** | **2 372 032** | **102.5%** |
| التأجير العمومي | 9 057 000 | 9 271 850 | 10 792 967 | 1 521 117 | 116.4% |
| وسائل المصالح | 1 782 000 | 1 782 000 | 1 979 587 | 197 587 | 111% |
| التدخل العمومي | 80 730 000 | 80 730 000 | 81 383 327 | 653 327 | 100.8% |
| **نفقات التنمية** | **16 445 000** | **16 445 000** | **22 629 719** | **6 184 719** | **137.6%** |
| **استثمارات مباشرة** | **1 000 000** | **1 000 000** | **569 648** | **-430 352** | **57%** |
| على موارد ميزانية الدولة | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| على موارد قروض خارجية | 1 000 000 | 1 000 000 | 569 648 | -430 352 | 57% |
| **تمويل عمومي** | **15 445 000** | **15 445 000** | **22 106 271** | **6 661 271** | **143.1%** |
| على موارد ميزانية الدولة | 7 130 000 | 7 130 000 | 7 227 000 | 97 000 | 101.3% |
| على موارد قروض خارجية | 8 315 000 | 8 315 000 | 14 879 271 | 6 564 271 | 178.9% |
| **صناديق الخزينة** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| **المجموع العام** | **108 014 000** | **108 228 850** | **116 785 601** | **8 556 751** | **107.9%** |

✓ دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

**رسم بياني عدد 3:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج**

**لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) (نفقات التصرف )**

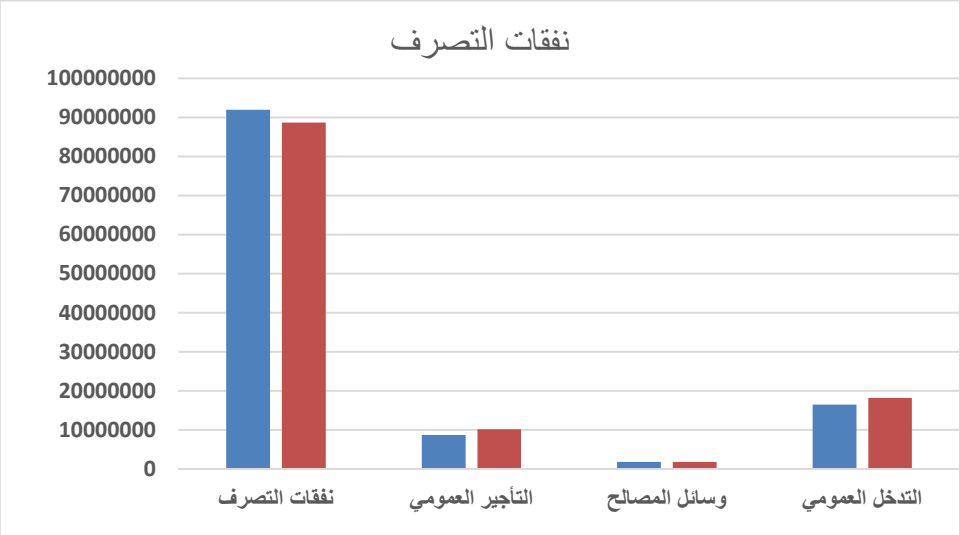


**رسم بياني عدد 3:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج**

**لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) (نفقات التنمية )**

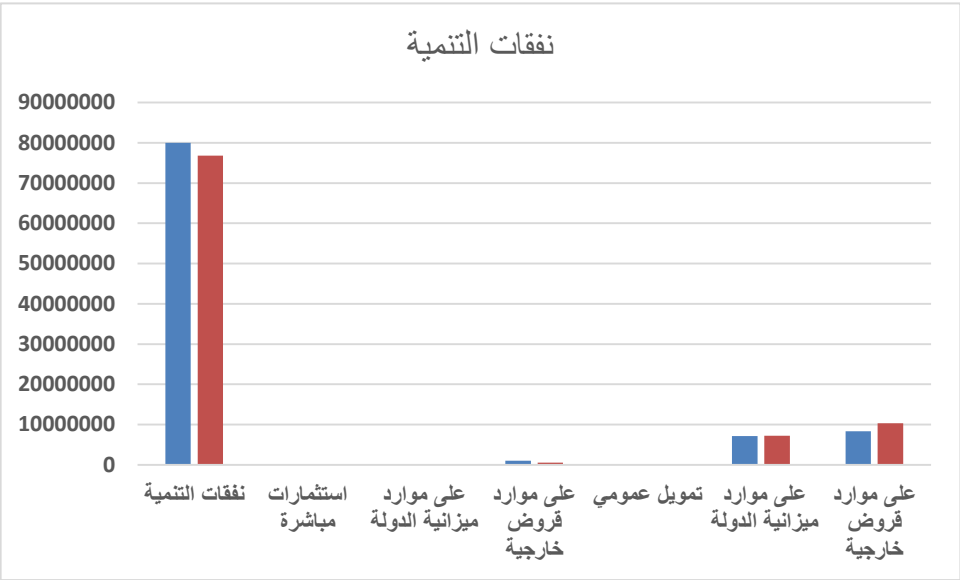

## جدول عدد 4
## تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي1 "المبادلات التجارية"
## لسنة 2019

الوحدة: الدينار

| بيان النفقات | تقديرات ق م أصلي 2019 | تقديرات ق م تكميلي (1) 2019 | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1-2) | نسبة الإنجاز (1/2) |
| **نفقات التصرف** | **90 037 000** | **90244000** | **88 668 721** | **-1575279** | **98.2%** |
| التأجير العمومي | 8 433 000 | 8 640 000 | 10 161 415 | 8577415 | 117.6% |
| وسائل المصالح | 1 584 000 | 1 584 000 | 1 737 673 | 153673 | 109.7% |
| التدخل العمومي | 80 020 000 | 80 020 000 | 76 769 632 | -3250368 | 95.9% |
| **نفقات التنمية** | **16 445 000** | **16 445 000** | **22 629 719** | **6184719** | **137.6%** |
| **استثمارات مباشرة** | **0** | | **0** | **0** | **0** |
| على موارد ميزانية الدولة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| على موارد قروض خارجية | 1 000 000 | 1 000 000 | 1 130 840 | 130840 | 113% |
| **تمويل عمومي** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| على موارد ميزانية الدولة | 7 130 000 | 7 130 000 | 7 227 000 | 97000 | 101.3% |
| على موارد قروض خارجية | 8 315 000 | 8 315 000 | 14 879 271 | 6564271 | 178.9% |
| **صناديق الخزينة** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| **المجموع العام** | **106 482 000** | **108 689 000** | **111 298 440** | **2609440** | **102.4%** |

**رسم بياني عدد 4:**

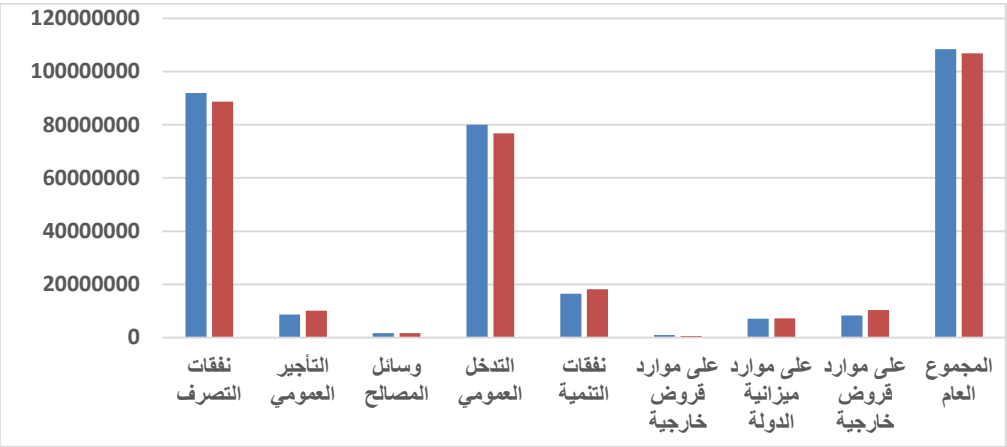

**جدول عدد5:**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)**

البرنامج الفرعي2 "الاندماج الإقتصادي والتجاري"

الوحدة: الدينار

| بيان النفقات | تقديرات ق م أصلي 2019 | تقديرات ق م تكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1-2) | نسبة الإنجاز (1/2) |
| **نفقات التصرف** | **1 532 000** | **1 539 850** | **5 487 161** | **3947311** | **356.3%** |
| التأجير العمومي | 624 000 | 631 850 | 631 552 | -298 | 99.9% |
| وسائل المصالح | 198 000 | 198 000 | 241 914 | 43914 | 122% |
| التدخل العمومي | 710 000 | 710 000 | 4 613 695 | 3903695 | 649.8% |
| **نفقات التنمية** | **0** | **0** | **0** | **0** | **-** |
| **استثمارات مباشرة** | **0** | **0** | **0** | **0** | - |
| على موارد ميزانية الدولة | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| على موارد قروض خارجية | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| **تمويل عمومي** | **0** | **0** | **0** | **0** | **-** |
| على موارد ميزانية الدولة | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| على موارد قروض خارجية | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| **صناديق الخزينة** | **0** | **0** | **0** | **0** | **-** |
| **المجموع العام** | **1 532 000** | **1 539 850** | **5 487 161** | **3947311** | **356.3%** |

**رسم بياني عدد 5:**

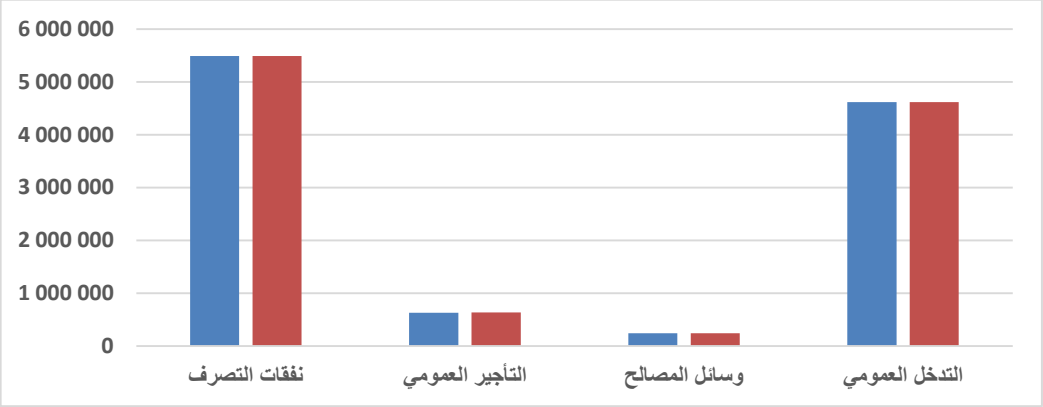


## 2-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها :

### الهدف 2-1-1 : تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري :

تسعى وزارة التجارة إلى المساهمة في تنمية الصادرات نحو تطوير حجم وقيمة الصادرات التونسية وتوسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية خاصة منها الخدمات علاوة على التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو كمنطقة تقليدية للتبادل التجاري تستوعب أكثر من 80 % من قيمة وحجم المبادلات الخارجية وذلك عن طريق:

- تطوير تركيبة وهيكلة مكونات الصادرات وتنويع العرض القابل للتصدير،
- تطوير القدرات الترويجية للمنتوج الوطني ضمن أسواق جديدة،
- التقليص من عجز الميزان التجاري،
- مرافقة المؤسسات المصدرة والتعريف بالمنتوج الوطني في الأسواق العالمية،
- تذليل العوائق الإجرائية واللوجستية التي تعترضها الصادرات الوطنية وذلك من خلال دعم التمشي الرامي إلى تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ودعم هياكل تنمية الصادرات وتسهيل الإجراءات خاصة على مستوى المراقبة الفنية والإجراءات الديوانية وتحسين العنصر اللوجستي والنقل بالتعاون مع كل من وزارة النقل ومصالح الإدارة العامة للديوانة،
- الانفتاح على أسواق جديدة غير الأسواق التقليدية وخاصة البلدان الإفريقية،
- مراجعة مدى نجاعة الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول الأخرى والتجمعات الإقليمية الأخرى.

## الهدف2-1-1 :تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري

| الهدف2-1-1 :تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤشر 1.1.1.2.: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية | نسبة | 88 | **82.2** | 82 | 6- | 93% | 0.2- | **%99.7** |
| المؤشر: 2.1.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات | تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات | نسبة | 33 | **28** | 27 | 6- | 82% | 1- | **%96** |
| | تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية | نسبة | **41** | **37** | **36** | **5–** | 88% | **1–** | **%97** |

## رسم بياني :

### مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري لسنة 2019

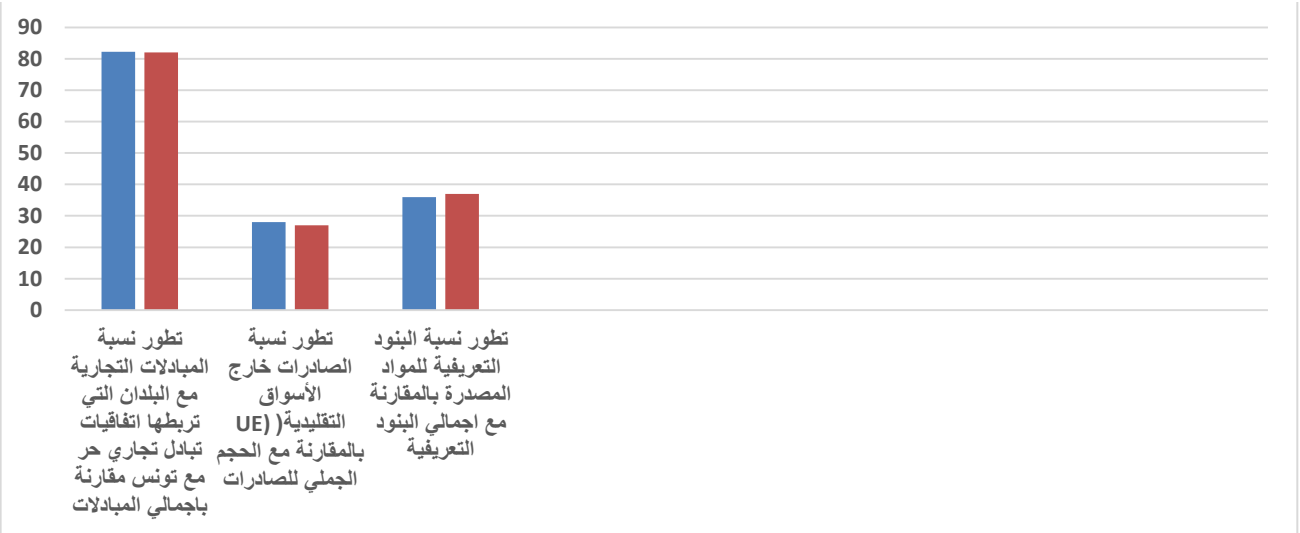

**المؤشر 2-1-1-1: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية:**

تميزت سنة 2019 بتراجع نسبة المبادلات التجارية الخارجية المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل التجاري الحر من مستوى 88%مسجلة خلال سنة 2018 الى حدود 82% خلال 2019 أي بتراجع بستة نقاط.

تعتبر نسبة الانجاز مرضية عموما باعتبار تراجع الصعوبات التي كانت تميز تواصل دخول زيت الزيتون التونسي الى كل من السوقين الأمريكية والكندية واعتبارا لتواصل الاعتماد على السوق الماليزية كإحدى أهم الوجهات التصديرية للتمور التونسية.

علما أنه كان من المتوقع أن تتجاوز الانجازات المسجلة بعنوان السنة الحالية مستوى التوقعات المبرمجة باعتبار انضمام الجمهورية التونسية إلى الكوميسا غير أن تأخر التوقيع على بروتوكول الانضمام واستيفاء الاجراءات المتعلقة بإدخال هذا الاتفاق حيز التنفيذ (مصادقة مجلس النواب) أدى إلى عدم تجاوز هذه النسبة. هذا ولئن تبدو هذه النسبة مرضية الى حد ما باعتبار انجاز ما تم تقديره فانه كان من المؤمل أن يتجاوز الانجاز النتائج المؤملة باعتبار أنه كان يتوقع الشروع في انجاز عملي لعمليات تصدير مكثفة نحو وجهات جديدة في إطار استباق دخول تونس في اتفاقيات متعددة الأطراف للتبادل التجاري الحر خاصة مع الاتحاد الافريقي والكوميسا .كما كان يتوقع تسجيل نتائج تتجاوز مستويات التقديرات نظرا للقرارات التي تم اتخاذها في اطار تحسين وتدعيم العنصر اللوجيستي وخاصة النقل نحو كل من روسيا ودول الغرب الافريقي غير أنه وقع مثلا التخلي على الخط البحري الذي تم إنشاؤه بين تونس وروسيا اعتبارا لكلفته الباهظة وعجز الشركة التونسية للملاحة على تأمين استمراريته.

من جهة أخرى، يبدو أن هذا المؤشر لا يعبر بصورة كافية وواضحة عن إستراتيجية الوزارة في مجال التصدير لعدة أسباب من بينها:

-ارتباط هذا المؤشر بعناصر وظروف موضوعية خارجة عن مجال سلطة الوزارة خاصة في مجال النقل البحري والجوي والتأمين،

-عدم وجود تدقيق واضح وصريح للنتائج المحققة جراء هذه العمليات بما فيها الانعكاسات على نسب تطور الصادرات عامة ونسبة تنوع المنتوج المصدر ونسبة نمو الجهاز التصديري.

**المؤشر 2-1-1-2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات:**

ينقسم هذا المؤشر الى:

*مؤشر فرعي 1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات.

*مؤشر فرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية:

**1 – المؤشر الفرعي 1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات:**

استقرت نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية في حدود 27 %سنة 2019 مقابل توقعات بـ 28 %. ويعود هذا الاستقرار الى التخلي عن مواصلة الاعتماد على الخط البحري الجديد الرابط بين تونس وروسيا من جهة و تنامي الوعي لدى المؤسسات التونسية المصدرة بضرورة مزيد اقتحام الأسواق الافريقية وخاصة افريقيا ما وراء الصحراء. علاوة على ذلك فقد ساهم تواصل تطور صادرات زيت الزيتون الموجه الى كندا والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2019 في تحقيق هذه النسبة ومن المؤمل أن تواصل هذه الصادرات نموها خلال السنوات القادمة باعتبار أن السوق شمال أمريكية تعتبر سوقا واعدة لهذا المنتوج ولمنتجات أخرى فلاحية في ظل بداية العمل سنة 2019 بقرار الترفيع من معدل الرحلات الجوية بين تونس وكندا الى معدل 4 رحلات يوميا مما سيساهم في حل مشكلة نقل الصادرات الى هذا البلد.

**2 - المؤشر الفرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية:**

بلغت نسبة الانجاز خلال سنة 2019 حوالي 36 %مقابل 37% متوقعة أي بتراجع قدره 1% عما هو متوقع. كما استقرت نسبة الإنجاز في حدود ما تم تسجيله خلال السنة المنقضية.
ويعود هذا الاستقرار الى تواصل العجز الهيكلي الذي يميز الصادرات التونسية باعتبار اقتران ايجابية النتائج المسجلة من عدمه بالمواد الفلاحية التي تتميز بأنها مواد :
-تخضع أساسا للعوامل المناخية،
-مواد ذات قيمة مضافة محدودة على صعيد جلب العملة الصعبة.
علاوة على ذلك فان النتائج المحققة تؤكد عدم قدرة القطاعات الأخرى على تحقيق انجازات مهمة على المستوى التصديري وذلك رغم النتائج المشجعة التي حققتها صادرات قطاع المواد الكهربائية والصناعات الميكانيكية.

## الهدف2-2: الدفاع التجاري:

وذلك في إطار الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقات الدولية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة دون المساس بالالتزامات المحمولة على كاهل البلاد التونسية في ضمان حرية تنقل البضائع

وحرية التجارة عموما وتمارس هذه الحماية في أطار التشريعات المتعلقة بالإجراءات الوقائية ومكافحة الاغراق والدعم غير المشروع والمكفولة بموجب انضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة.
كما تمارس أيضا من خلال حماية الصادرات التونسية من الاجراءات المحتملة التي قد يتخذها شركاء تونس التجاريين بمقتضى التحقيقات المنشورة والمعتمدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

أما بالنسبة لترشيد الواردات فيقصد منه التقليص من نسب واردات المواد الاستهلاكية المصنعة في تونس من جهة وذلك في إطار دعم الصناعة الوطنية وفي إطار التقليص من المواد ذات الصبغة الكمالية.

| الهدف2-2 :الدفاع التجاري | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤشر 1.2.2: نسبة العرائض المنهاة من العرائض المقدمة | نسبة | 25 | 50 | 50 | 25 | 200% | 0 | 100% |

**رسم بياني :**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الدفاع التجاري لسنة 2019**

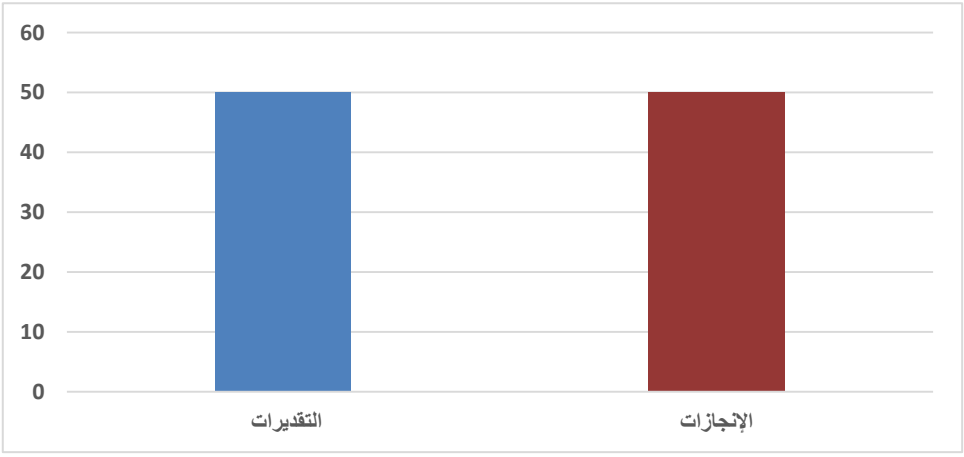

## المؤشر 2-2-1: نسبة العرائض المنهاة من جملة العرائض المقدمة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100% بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- التراجع الكبير المسجل على مستوى عدد العرائض المتلقاة من طرف إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد والمقدمة من طرف الصناعيين المحليين حيث لم يتجاوز عدد هذه العرائض 8 عرائض طيلة سنة 2019 مما ساهم في سرعة حسمها والتعامل معها.
- الحيز الهام الذي تم افراد بعض الملفات به على غرار ملف الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المغربية تجاه الصادرات التونسية من الكراس المدرسي ومرافقة إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد للمؤسسات التونسية المصدرة لهذا المنتوج منذ مرحلة بداية التحقيق حتى الالتجاء الى جهاز فض المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة من خلال القيام بمشاورات مع سلطات التحقيق المغربية بالرباط وتقديم دفوعات الجانب التونسي في جولة المشاورات الثانية المنعقدة بمقر المنظمة العالمية للتجارة بجينيف وصولا الى جهاز فض المنازعات بالمنظمة واللجوء الى تحكيم رئيس المنظمة ذاته.
- وجود عرائض أخرى مختلفة حسب مواضيعها منها ما هو متصل بميدان اختصاص إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار طلب الحماية من واردات بعض المواد المتأتية من بلدان مختلفة ومنها ما هو غير متصل به كالتظلم من توظيف معاليم ديوانية على بعض المواد والتظلم من التجارة الموازية.

## الهدف 3.1.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية:

يساهم هذا الهدف في تذليل العوائق غير التعريفية في مرحلتي التوريد والتصدير بما يساهم في الضغط على الكلفة وضمان انسيابية التبادل التجاري وضمان التقيد بالالتزامات المترتبة عن الانخراط في التجمعات الإقليمية والدولية ذات الصبغة الاقتصادية ،

وينعكس هذا الهدف على مختلف مراحل عمليات التجارة الخارجية بما فيها العمليات ذات الطابع اللوجستي :

| الهدف 3-2 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المؤشر2-1-3-1:** عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير | عدد | **10** | **7** | **7** | **-3** | **70%** | **0** | **100%** |
| | **المؤشر2-1-3-3:** نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال. | **نسبة** | **27** | **33** | **32** | **5** | 119% | -1 | **96.9%** |

**رسم بياني :**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تسهيل إجراءات التجارة الخارجية لسنة 2019**

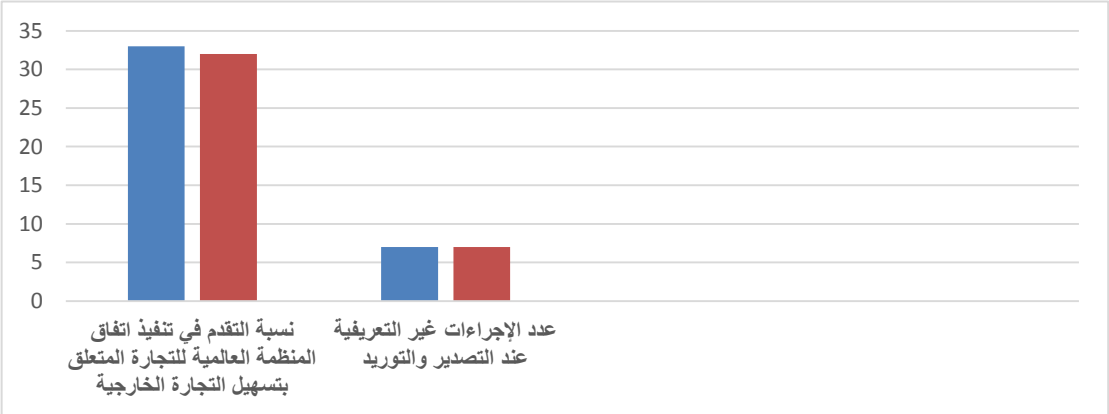


## المؤشر2-1-3-1: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100% بالنسبة لسنة2019 مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- أن التوقعات التي تم وضعها كانت ترتكز أساسا على تحسين الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير أكثر من التقليص منها باعتبار استحالة التخلي عن بعضها وفي هذا

الإطار ارتكز مثلا تنقيح الأمر عدد 1744 لسنة 1994 على التخفيف من إجراءات المراقبة الفنية عند التصدير دون حذف اجراء المراقبة الفنية في حد ذاته.

- كان من المنتظر أن يكون نسق تنفيذ مشروع تسهيل إجراءات التجارة الخارجية على مستوى الإجراءات غير التعريفية عند التوريد أسرع لكنه لم يكن بالكيفية المأمولة ويع
- وذلك بالأساس إلى:
- عدم انعقاد اللجنة المكلفة بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية وذلك في إطار المجلس الوطني للتجارة الخارجية.
- عدم إعادة تفعيل الوحدة المكلف بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية صلب الإدارة العامة للتجارة الخارجية وذلك بعد أن وقع التخلي عنها بمجرد انتهاء البرنامج الثاني لتنمية الصادرات رغم انجاز مشروع لتنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة.
- عدم تسجيل تقدم على مستوى مراجعة بعض النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التوريد على غرار الأمر عدد 1744 بتاريخ 29 أوت 1994 المتعلق بضبط طرق المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير والمصالح المؤهلة للقيام بهذه المراقبة علاوة على توقف النظر في مشروع مراجعة القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية.

## المؤشر3.3.1.2: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 96.9 %بالنسبة لتطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة ، وذلك استنادا إلى المعادلة الحسابية التالية:

$$I= 10\%*(A + B) + 2\%*(C+D+E+G+H) + 10\%*F+ I\%$$

ووفقا للمعطيات المضمنة بالجدول التالي:

| المعطيات | التعريف | القيمة |
|---|---|---|
| A | تحديد القائمتين ب و ج وتواريخ وضعهما حيز التنفيذ | من 0 إلى 1 |
| B | تحديد برامج المساعدات اللازمة بعنوان تطبيق اتفاق تسهيل التجارة، بالتنسيق مع الهياكل المعنية. | من 0 إلى 1 |
| C | إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالقائمتين ب و ج وبالتواريخ التقريبية لوضعهما حيز التنفيذ | 0 أو 1 |
| D | إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ب حيز التنفيذ | من 0 إلى 1 |
| E | إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ج حيز التنفيذ، أو بصعوبة تحديد التواريخ النهائية. | من 0 إلى 1 |
| F | معالجة طلبات المساعدات الخارجية بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بهدف إبرام اتفاقيات بشأنها. | من 0 إلى 1 |

| | | |
|---|---|---|
| G | إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالمعطيات المتصلة بالاتفاقيات المبرمة أو الجاري بها العمل بخصوص المساعدات المطلوبة. | من 0 إلى 1 |
| H | إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتقدم المسجل في الحصول على المساعدات. | من 0 إلى 1 |
| I | متابعة تطبيق اتفاق تسهيل التجارة من قبل الهياكل المعنية ( متابعة التقدم في مستوى مطابقة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاق، متابعة انجاز برامج المساعدات...). | (من 0 إلى 60) |

حيث أن تقديرات نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة خلال سنة 2019 كانت في حدود 33%، في حين أن الإنجازات كانت في حدود 32 %

وقد تولت إدارة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة اشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتصنيف الأوّلي لإجراءات اتفاق تسهيل التجارة ضمن الفئتين "ب" و"ج" والتواريخ التقريبية لوضعها حيز التنفيذ ببلادنا.

و تتواصل الأشغال لحث الوزارات والهياكل المعنية لتقديم مقترحاتها بخصوص تصنيف إجراءات الاتفاق الراجعة إليها بالنظر كليا أو جزئيا ( توجيه عدة مراسلات، عقد العديد من الاجتماعات ....)

## التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1- **على المستوى الهيكلي** : وفي إطار مشروع إعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات فانه من المخططات المقترحة لصندوق النهوض بالصادرات هو تقسيمه طبقا لهياكل يتضمن كل منها مستشارين أخصائيين في التصدير يتولون مهمة مرافقة المؤسسات ضمن عمليات التصدير طبقا لمخطط تصديري، إلى جانب إلزام الشركات بتقديم تقارير عن نشاطها تمكن الصندوق من تقييمها.

2- **على المستوى الدولي**: التسريع في نسق الانخراط في منظمة الكوميسا ووضع استراتيجية تصديرية خصوصية ملائمة لطبيعة هذه السوق

- وضع إستراتيجية لتعريف المتعاملين الاقتصاديين بميدان تدخل إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد وتنبني هذه الإستراتيجية على:
  - ✓ تنظيم دورات تكوينية في مجال التعريف باليات الدفاع التجاري لفائدة:
  - ✓ الهياكل المنضوية تحت التجمعات المهنية (على غرار الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة)
  - ✓ غرف التجارة والصناعة ومراكز الأعمال.
- إمكانية النظر في وضع منصة الكترونية لتلقي عرائض الصناعيين المحليين عن بعد
- التركيز في الاجتماعات المقبلة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على حضور المختصين في مجال التسهيلات التجارية.
- إعادة اثارة تنقيح أغلب النصوص المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية لمزيد التبسيط .

- التسريع في نسق اعتماد التطبيقات الإعلامية المتعلقة بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية.
- رقمنة جميع إجراءات التصدير وإدراج جميع المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة.
- توسيع وتسهيل منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد على جملة المتدخلين في عملية التصدير.
- إعادة هيكلة Export SOS وتركيز تمثيليات لها بأهم الموانئ والمطارات ووضع خط أخضر على ذمة المصدرين.
- التعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية و الدولية لوضع أطر للتعاون الإستراتيجي للفترة القادمة، و شمل ذلك بالخصوص:- مشروع إستراتيجية التعاون بين تونس و البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2018-2020، ومشروع خطة التعاون الفني بين تونس و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للفترة 2018- 2019 و يجري العمل حاليا مع الوزارات المشرفة على هذه المشاريع على إستكمالها. وتم تسجيل مؤشرات إيجابية على تقدم إعداد هذه المشاريع لا سيما من خلال الزيارات التي تقوم بها وفود من المنظمات المعنية لتونس و لقاءاتها مع الجهات التونسية المعنية وعليه يجب تكثيف المتابعة و التنسيق بشأن هذه الأطر بما يتماشى و الأولويات القطاعية المدرجة بمخطط التنمية.

- مستوى تجاوب الوزارات والهياكل الوطنية الفنية المعنية بتطبيق إجراءات اتفاق تسهيل التجارة.

**التدابير المقترحة:**

سيتم خلال سنة 2019 مواصلة العمل على متابعة تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة بتونس، لاسيّما من خلال:

✓ عقد اجتماعات تشاورية مع كافة الوزارات والهياكل المعنية بخصوص برامج المساعدات المرجوة لاكتساب القدرات لتطبيق إجراءات اتفاق تسهيل التجارة الراجعة اليها بالنظر بهدف اشعار المنظمة العالمية للتجارة بها.

✓ حث كافة الأطراف الوطنية على التسريع في وضع الاجراءات الراجعة إليها بالنظر حيز التنفيذ على المستوى الوطني للإيفاء بالتزاماتنا الدولية.

# برنامج التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي

## رئيس البرنامج: السيد خباب الحذري مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي,ابتداء من 16 ماي 2016

## 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

### - خارطة البرنامج

| البرنامج | الإدارات المركزية |
|---|---|
| التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي | إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي |

➢ **إستراتيجية البرنامج :**

تعتمد إستراتيجية تنمية التجارة الإلكترونية على مجموعة من التوجهات وهي:

- اعتبار التجارة الالكترونية عاملا مهما في تطوير وتعصير القطاع التجاري بتونس (تجارة داخلية وخارجية).
- اعتبار التجارة الالكترونية نشاطا واعدا قادرا على فتح الآفاق أمام التشغيل ودفع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في إطار صناعة وطنية للمحتوى.

واعتبارا لذلك تعمل إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي على إنجاز جملة من المشاريع والبرامج تهدف إلى :

- نشر ثقافة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية،
- متابعة تطوّر التجارة الإلكترونية من خلال جمع إحصائيات الدفع الإلكتروني،
- تنظيم ومراقبة نشاط التجارة الإلكترونية في تونس،
- تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر التجارة الإلكترونية والمنصات التجارية الإلكترونية
- إرشاد وتوجيه أصحاب المشاريع،

➢ **أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها خلال سنة 2019 والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:**

❖ **دراسة حول واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في تونس :**

تمّ توجيه طلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للنظر في تمويل والقيام بدراسة تقييم سريع لمناخ التجارة الإلكترونية في تونس وقد تمّت الموافقة على هذا الطلب وبرمجة الدراسة لسنة 2020.

متابعة مؤشرات تطور التجارة والدفع الإلكتروني في تونس.

- ✓ يقع التنسيق مع كل من شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد لمتابعة المؤشرات المتعلقة بمواقع الواب التجارية والخدماتية المنخرطة في منظومتي الدفع الإلكتروني clictopay و e-dinar.
- ✓ بلغ عدد مواقع الواب 1864 موقع واب تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2019 مسجلا تطوّر بنسبة 13% مقارنة بالسنة الماضية
- ✓ بلغ عدد المبادلات التجارية الإلكترونية 3.8 مليون عملية دفع على الخط بقيمة جملية تناهز 271.5 مليون دينار مسجلة زيادة بنسة 21% مقارنة بسنة 2018.
- ✓ على المستوى الدولي، احتلت تونس المرتبة 70 على المستوى العالمي من بين 152 دولة ( مقابل المرتبة 79 خلال سنة 2018) وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسنة 2019 الخاص بمؤشر التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك « B2C e-commerce Index 2019» والمتعلّق بتقييم استعداد البلدان لاعتماد التجارة الالكترونية. و تحتل تونس المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الثانية إفريقيا.

❖ **التكوين ونشر ثقافة التجارة الإلكترونية:**

- ✓ تمت المشاركة وتقديم عرض حول التجارة الالكترونية في إطار الدورة التكوينية لفائدة المراقبين الاقتصاديين وذلك من 18 إلى 22 نوفمبر 2019 بمقر المدرسة الوطنية للإدارة.
- ✓ تم تنظيم ندوة حول التجارة الالكترونية العابرة للحدود في إطار التعاون مع برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية وذلك يومي 23 و24 أكتوبر 2019.
- ✓ تمت المشاركة وتقديم مداخلة حول التجارة الالكترونية خلال فعاليات « Start UP Booster » بتاريخ 17 أفريل 2019 من تنظيم مركز أعمال صفاقس.
- ✓ تقديم مداخلة حول "الإطار العام لتنمية التجارة الإلكترونية " بتاريخ 02 فيفري 2019 خلال تظاهرة من تنظيم المدرسة العليا للاقتصاد الرقمي « L'Atelier Digital de LAMESN »
- ✓ إرشاد وتوجيه أصحاب مشاريع التجارة الالكترونية الوافدين على الإدارة في المسائل المرتبطة ببعث المشروع والإجراءات المتبعة ومختلف الأطراف المتدخلة.

# 2-نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 :

## 2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي خلال سنة 2019، 273910 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 284400 ألف دينار

أي بفارق ايجابي قدره 10490ألف دينار و تكون بذلك نسبة الانجاز في حدود 96% كما هو مبيّن بالجدول التّالي :

**جدول عدد 3:**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اع الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

| بيـان النفقات | تقديرات 2019 ق.م.أ | تقديرات 2019 ق.م.ت (1) | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | نسبة الإنجاز% (1) /(2) |
| **نفقات تصرف** | **277 000** | **284 400** | **273 910** | 10 490 | 96% |
| تأجير عمومي | 225 000 | 230 400 | 219 966 | 10 434 | 95% |
| وسائل مصالح | 49 000 | 51 000 | 51 000 | 0 | 100% |
| تدخل عمومي | 3 000 | 3 000 | 2 944 | 56 | 98% |
| **نفقات تنمية** | **0** | **0** | **0** | **0** | - |
| **استثمارات مباشرة** | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| على الميزانية | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| على القروض الخارجية | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| **تمويل عمومي** | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| على الميزانية | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| على القروض الخارجية | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| **صناديق خزينة** | **0** | **0** | **0** | **0** | - |
| **المجموع العام:** | **277 000** | **284 400** | **273 910** | 10 490 | 96% |

**رسم بياني عدد 3**

**مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج التجارة الالكترونية لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اع الدفع)**

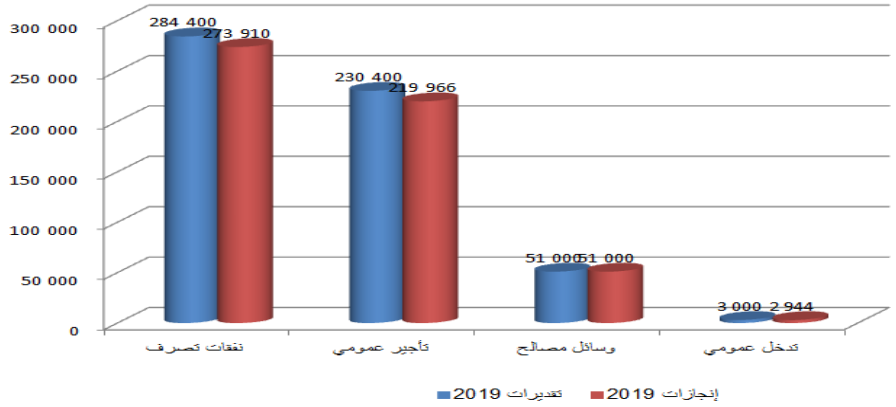


## 2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

### الهدف3-1: تطوير نشاط التجارة الالكترونية:

يعتبر تطوير نشاط التجارة الإلكترونية ذو أهمية بالغة للمساهمة في تطوير مناخ التجارة الإلكترونية ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي حيث يتم السعي إلى توفير التحسيس والمساندة والتأطير في اتجاه تحفيز المبادرات الخاصة لبعث مشاريع في المجال المذكور.

**جدول عدد 5**

**الهدف1-1 تطوير نشاط التجارة الالكترونية**

| الهدف 1.3: تطوير نشاط التجارة الالكترونية | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 ق.م.أ | مقارنة بين 2018 و 2019 | | مقارنة إنجازات 2019 مقارنة لتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د= ج-أ | د/أ % | م= ج-ب | م/ب % |
| | **المؤشر 1.1.3:** نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية | نسبة% | 16.5% | 20% | 13% | -3.5% | -21% | -7% | -35% |
| | **المؤشر 2.1.3:** نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية | نسبة% | %35 | %30 | %21 | -14% | -40% | -9% | -30% |

**رسم بياني عدد4 :**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بهدف تطوير نشاط التجارة الالكترونية**

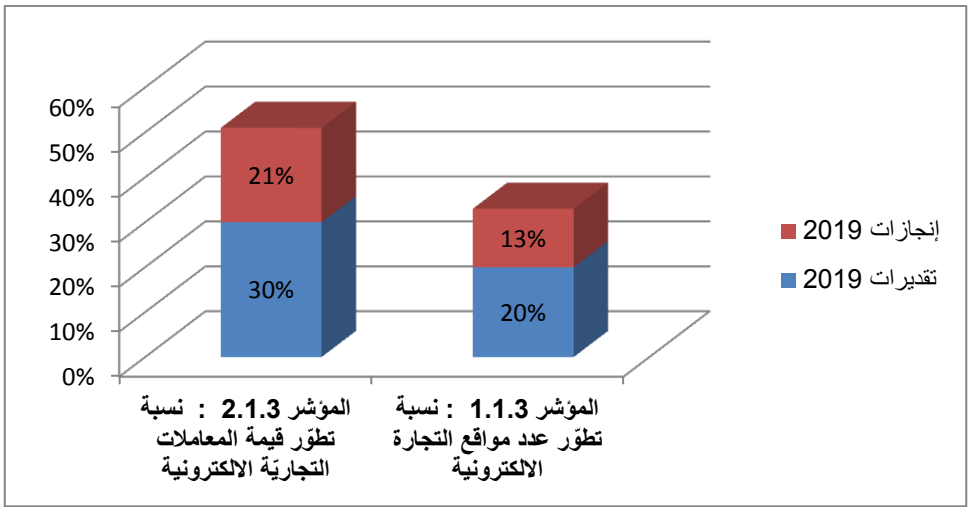


## تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

### المؤشر 1.1.3: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية:

بالنسبة لهذا المؤشر، يقع إعتماد عدد مواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة بكل من منظومتي الدفع الإلكتروني clictopay لشركة نقديات تونس وe-dinar للبريد التونسي. وقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ65% ويعود ذلك لوجود عدة مواقع تجارة الكترونية لا يقع احتسابها تعتمد على آلية الدفع عند التسليم « Cash On Delivery » وغير منخرطة بمنصّات الدفع الإلكتروني. ويشير اغلب الخبراء إلى أن قرابة 80% من مواقع الواب التجارية تعتمد على هذه الآلية( الدفع عند التسليم)خصوصا بالنظر إلى تنامي عدد الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي ذات الطابع التجاري بالإضافة إلى بروز عديد المنصات التجارية الإفتراضية Places de marchés والتي تضمّ عديد من التجار المنخرطين بها.

وفي هذا الخصوص، وبهدف التصدي لممارسة بعض الأنشطة التجارية على الخط دون إحترام النشاط المصرّح به تعمل الوزارة على:

- مزيد التعريف بالإطار القانوني المنظّم للتجارة الإلكترونية (القانون عدد 83 لسنة 2000 مؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلّق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية) فضلا عن القانون المنظّم لتجارة التوزيع (قانون عدد 69 لسنة 2009 مؤرخ في 12 أوت 2009 المتعلّق بتجارة التوزيع).

- تفعيل دور المراقبة الاقتصادية على مواقع الواب التجارية وذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخّلة قصد التصدي لظاهرة التجارة الموازية على الخط وضمان حقوق المستهلكين عبر شبكة الانترنات.

## المؤشر 2.1.3: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية:

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 70% ويعود ذلك إلى:

عملية الترسيم المدرسي قد تمّت سنة 2019 عن طريق الدفع عبر الهاتف الجوّال لمشغلي ومزوّدي خدمات الاتصالات.

إعتماد أغلب مواقع التجارة الإلكترونية على آلية الدفع عند التسليم « Cash On Delivery » عبر مزودي خدمات اللوجستية والتي تمّ تسجيل تنامي في عدد الشركات الناشطة في هذا المجال.

عدم تمكّن بعض المؤسسات التي تعتمد تصدير منتجاتها على الخط من إستعمال منظومات للدفع الإلكترونية الدولية.

### 3- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

**الإشكاليات:**

عدم إدراج مشاريع وبرامج ضمن العنوان الثاني من ميزانية البرنامج (نفقات التنمية) وقد اقتصر مجهود الإدارة على تنفيذ بعض المشاريع المنجزة والممولة في إطار التعاون الدولي.

وبالنظر إلى حجم الميزانية المخصّصة لبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي تمّ حذف هذا البرنامج لسنة 2020 وإدراجه ضمن برنامج القيادة والمساندة.

**التدابير والأنشطة المقترحة:**

تحديد أنشطة فعلية تقوم بإنجازها إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي مع تضمينها بالميزانية قصد الحصول على التمويل اللازم لمختلف الأنشطة المقترحة.

مزيد التنسيق مع الهياكل المتدخّلة (وزارة تكنولوجيات الإتصال والتحوّل الرقمي، وزارة النقل واللوجستيك، البنك المركزي التونسي،...) وذلك بهدف النهوض بهذا المجال

مزيد العمل على نشر ثقافة التجارة الإلكترونية من خلال:

وضع خطة اتصالية شاملة (مطويات، بوابة، فيديوهات، ....).

القيام بجملة من الندوات التحسيسية حول التجارة والبيع على الخط لفائدة التجار والمستهلكين وإطارات وزارة التجارة خاصة سلك المراقبة الاقتصادية

تأهيل وتطوير مهارات أعوان المراقبة الاقتصادية حول مختلف الممارسات التجارية والخدماتية على شبكة الأنترنات.

تاهيل الشركات التجارية حتى تنخرط في الاقتصاد الرقمي وتعتمد على تكنولوجيات الإتصال في مختلف أنشطتها (التسويق الإلكتروني، الدفع على الخط،...)

تنمية قدرات إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي وذلك بالمشاركة في دورات تكوينية مهنيّة متقدمة (gestion des projets, marchés publics, formulation et rédaction des textes juridiques, communication, ...)

مزيد التركيز على التجارة الإلكترونية الموجهة للتصدير من خلال تبسيط إجراءات التجارة الخارجية وبالتالي تمكين أكبر عدد من التجار والحرفيين من ترويج بضائعهم إلى أكبر عدد من الحرفاء الأجانب B2C/B2B.

# برنامج "القيادة والمساندة"

## رئيس البرنامج :

- **السيد محمد الهادي الإينوبلي : من 12 أفريل 2018 إلى غاية 12 ماي 2019.**
- **السيد الحبيب الجلاصي: منذ 13 ماي 2019.**

## 1- التقديم العام للبرنامج :

- **هيكلةالبرنامج:**

- **البرنامج الفرعي : الدعم والمساندة**

(الإدارة العامة للمصالح المشتركة، وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة)

- **البرنامج الفرعي: القيادة والإشراف**

( الديوان ومختلف المكاتب المتصلة به، التفقدية العامة)

يتدخل البرنامج أفقيا من أجل توفير المساندة والدعم لبقية برامج وزارة التجارة ويهتم بالأساس بالجوانب التي تتعلق بالشؤون المالية والموارد البشرية والوسائل المادية واللوجستية للوزارة إلى جانب عمليات التصرف ذات الصلة خاصة في جانبها المالي وذلك بحكم طبيعة مشمولات ومهام الهياكل الإدارية التي تنتمي إليه مع السهر على تطبيق سياسة الدولة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في وسائل النقل وتحسين ظروف العمل الإداري بتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات الضرورية ...

### تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

تتمحور أولويات برنامج القيادة والمساندة خاصة في ما يلي:

- توفير بنية تحتية تتماشى ومتطلبات المرحلة في حدود الإمكانيات المتاحة خاصة فيما يتعلق بدعم جهاز المراقبة الاقتصادية وذلك عبر مواصلة دعم قدرات الأعوان والإطارات سعيا إلى الرفع من مردودية العمل الإداري وذلك رغم محدودية الإعتمادات المرصودة وذلك تبعا للمناشير السنوية لإعداد ميزانية الدولة الصادرة عن رئاسة الحكومة.
- العمل على اتخاذ جملة من التدابير بخصوص مزيد التحكم في استهلاك الطاقة وكذلك تكاليف الصيانة رغم الارتفاع المتواصل للأسعار بصفة عامة من جهة وتنامي العمل الإداري ومتطلباته من جهة أخرى، وذلك من خلال:
  - التحسيس والتوعية المتواصلة تجاه الأطراف المعنية.
  - تكثيف عمليات المراقبة الإدارية في الغرض.
  - تسخير بعض الأعوان والعملة كل في مجال اختصاصه للقيام بعمليات الصيانة (سيارات، معدات إعلامية...) عوض التوجه لمسدي خدمات لتخفيض النفقات قدر الإمكان.
  - العمل على مزيد الانتفاع من عامل المنافسة لتقليص التكاليف.
- السهر على تبسيط الخدمات الإدارية لفائدة مختلف المتعاملين والمتدخلين وتيسير الإطلاع على المعلومات والمعطيات المتعلقة بإجراءات وشروط الحصول على الخدمات وإتمام المعاملات الإدارية إلكترونيا.
- العمل على تثمين وظيفة التصرف في الوثائق الإدارية والتوثيق داخل الوزارة وتدعيم دور الأرشيف كمصدر من مصادر المعلومات المعتمدة في الدراسات واتخاذ القرارات اللازمة.

## 2- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 :

### 2-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

## جدول عدد3:

## تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

## التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

| بيـــــــــان النفقات | تقديرات 2019 (ق .م الأصلي) | تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) (1) | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | نسبة الإنجاز% (1) /(2) |
| **نفقات تصرف** | **6.706.000** | **6.794.500** | **8.286.092** | **+1.491.592** | **%121.95** |
| تأجير عمومي | 5.006.000 | 5.094.500 | 5.011.574 | +82.926 | % 98.37 |
| وسائل مصالح | 1.640.000 | 1.640.000 | 2.815.649 | + 1.175.649 | % 171.68 |
| تدخل عمومي | 60.000 | 60.000 | 458.869 | + 398.869 | % 764.78 |
| **نفقات تنمية** | **1.290.000** | **1.290.000** | **1.394.600** | **+ 104.000** | **% 108.06** |
| استثمارات مباشرة | | | | | |
| على الميزانية | 1.290.000 | 1.290.000 | 1.394.000 | | % 108.06 |
| على القروض الخارجية | | | | | |
| تمويل عمومي | | | | | |
| على الميزانية | | | | | |
| على القروض الخارجية | | | | | |
| **صناديق خزينة** | **500.000** | **500.000** | | **0** | |
| **المجموع العام:** | **8.496.000** | **8.584.500** | **9.680.692** | **+ 1.095.592** | **% 112.76** |

## رسم بياني عدد3:

## مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019

## التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

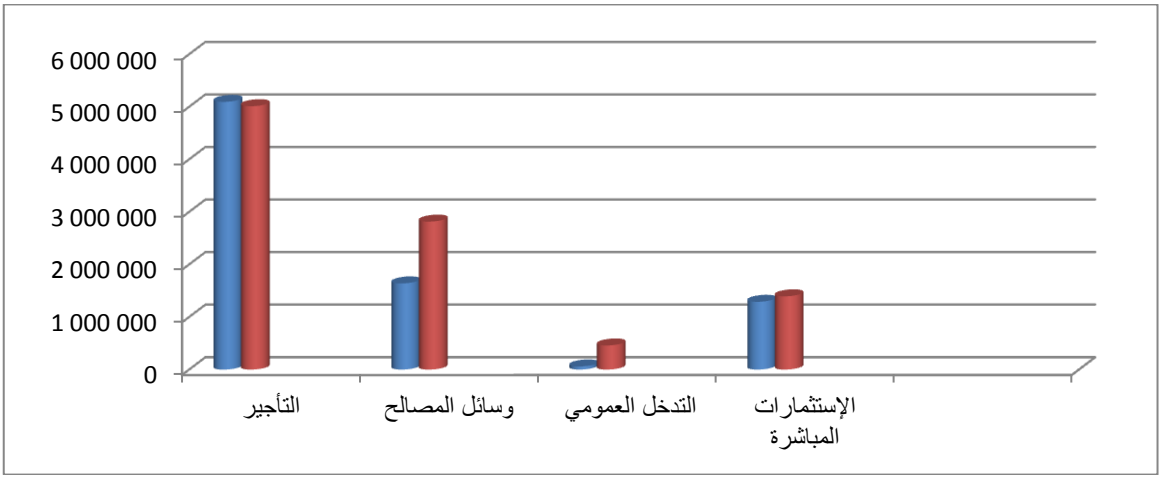


**جدول عدد4:**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)**

| بيـــــــــان البرامج الفرعية | تقديرات 2019 (ق .م الأصلي) | تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) (1) | إنجازات 2019 (2) | الإنجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | نسبة الإنجاز % (1) /(2) |
| البرنامج الفرعي: الدعم والمساندة | 5.704.000 | 5.704.000 | 6.861.470 | 1.157.470 | % 120.29 |
| البرنامج الفرعي القيادة والإشراف: | 2.792.000 | 2.880.500 | 2.819.222 | - 61.278 | % 97.87 |
| مجموع البرنامج القيادة والمساندة | 8.496.000 | 8.584.500 | 9.680.692 | 1.096.192 | % 112.76 |

**رسم بياني عدد4:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019**

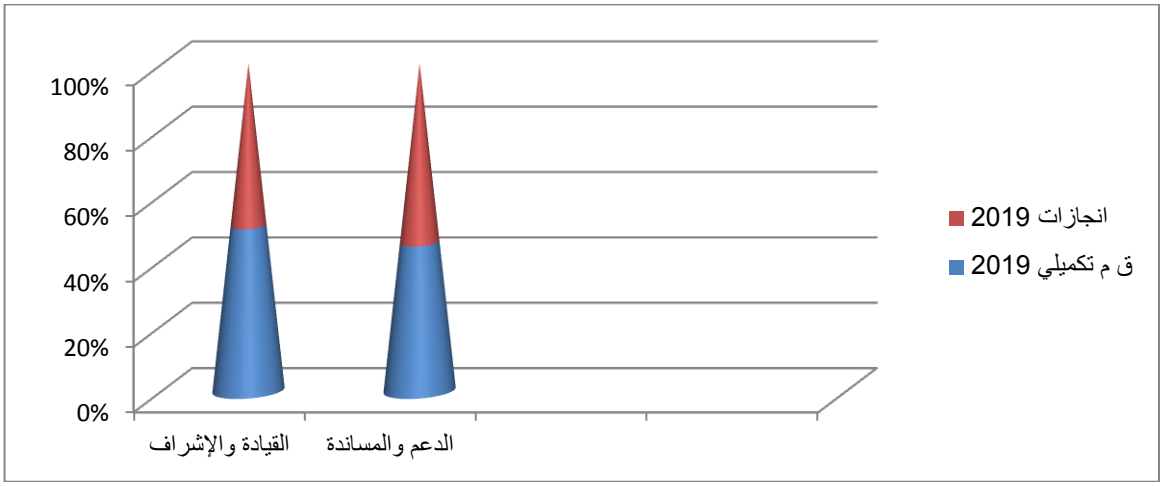


## 1-3 - تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

### الهدف 9-1-1: تطوير مؤهلات الموظفين:

يساهم هذا الهدف في تثمين عنصر التكوين كرافد أساسي لتنمية الرأسمال البشري من خلال إيجاد الآليات التي تتيح إحكام وتطوير التصرف في الموارد البشرية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه في خلق القيمة المضافة مع الأخذ بالاعتبار لملائمة ومواكبة حاجيات العمل الإداري الذي يتطور ويتغير بصفة متواصلة.

**جدول عدد 1**
**الهدف 9-1-1: "تطوير مؤهلات الموظفين"**

| الهدف 1.1.4 تطوير مؤهلات الموظفين | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | تقديرات 2018 | إنجازات 2018 | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 | تقديرات 2019 ق.م أصلي (1) | إنجازات 2019 (2) | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019 (1/2) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤشر 9-1-1-1: نسبة المنتفعين بالتكوين | % | 55 | 40 | %72.72 | 60 | 59.73 | %99.55 |

**رسم بياني عدد5 :**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تطوير مؤهلات الموظفين لسنة 2019**

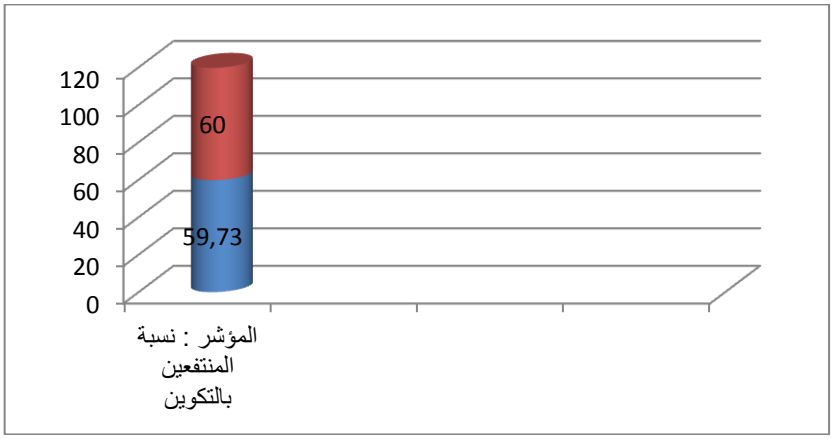


## * تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 *

*المؤشر 9-1-1-1: نسبة المنتفعين بالتكوين:

- النسبة المسجلة خلال سنة 2019 تعتبر نسبة هامة حيث تم تحقيق التقديرات بنسبة 99.55% ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع عدد المشاركين في الدورات التكوينية على المستوى المركزي والجهوي وإلى إنجاز أغلب محاور الدورات التكوينية المبرمجة والتي بلغت 35 دورة تكوينية وذلك بأقل التكاليف وتشريك أكبر عدد ممكن من الأعوان باعتبار استغلال فضاء التكوين بالمقر المركزي للوزارة.

وقد تم الأخذ ببعض التدابير لبلوغ النسبة المنشودة على غرار توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين وذلك عبر تنويع المحاور التي يتم تناولها بهدف إثراء قاعدة المعارف والخبرات للأعوان وكذلك حسن استغلال الإعتمادات المرصودة للغرض في اتجاه برمجة دورات تكوينية ذات قيمة مضافة وتطوير الوسائل اللوجستية الخاصة للوزارة حيث تم الرفع من طاقة استيعاب الفضاءات المخصصة وتجهيزها بالوسائل والمعدات الضرورية.

**الهدف 9-1-2: إحكام التصرف في الموارد المالية:**

يساهم هذا الهدف في تحسين وترشيد التصرف في التجهيزات والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمزيد التحكم فيها وذلك ضمانا لديمومة الميزانية الموضوعة على ذمة البرنامج و بالنجاعة اللازمة لتنفيذ الإستراتيجيات المتعهدة بها مختلف البرامج.

## جدول عدد 2 الهدف 9-1-2: "تحسين التصرف في الموارد المالية"

| الهدف 2.1.4 : تحسين التصرف في الموارد المالية | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | تقديرات 2018 (1) | إنجازات 2018 (2) | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2017 | تقديرات 2019 ق.م أصلي(1) | إنجازات 2019 (2) | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤشر 9-1-2-1: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة | نسبة (لتر/كم) | 7.9 | 8.95 | % 113.3 | 7.8 | 8.14 | 104.35 |

## رسم بياني عـــدد 3:
## مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصــة بالهدف 9-1-2: " تحسين التصرف في الموارد المالية "

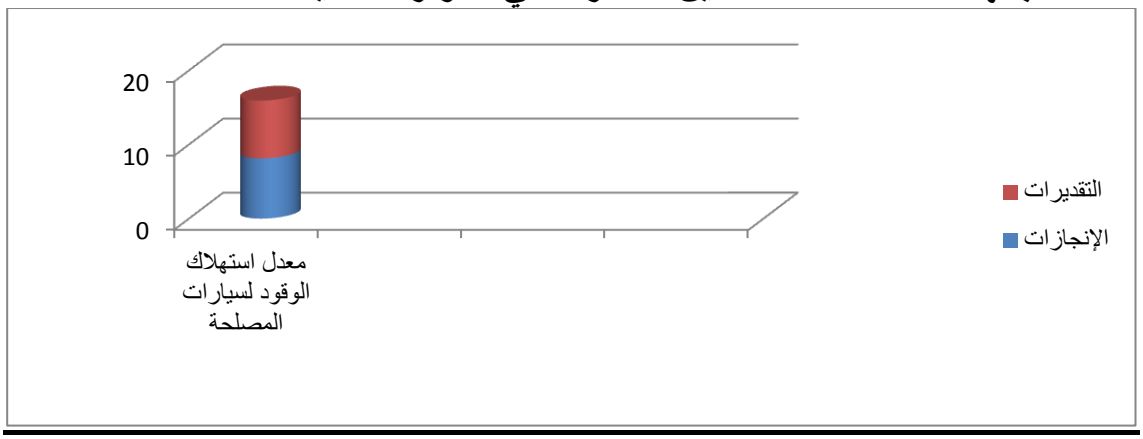


## تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

### *المؤشر 9-1-2-1: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة:

تم تسجيل نسبة إنجاز مرتفعة بالنسبة لاستهلاك الوقود تقدر بـ: 104.35% علما وأنه تم تسجيل تحسن ملحوظ مقارنة بسنة 2018 ولكن تبقى هذه النسبة في المستوى غير المأمول وذلك لعدة أسباب منها:

-الاعتماد على استغلال السيارات التي تم الانتفاع بها من المصالح الديوانية وهي في مجملها سيارات متقادمة في السن مما انجر عنه في عديد من الأحيان تسجيل استهلاك مرتفع نسبيا للوقود

-ارتفاع نسق العمل الرقابي بصفة ملحوظة وهو ما تطلب وضع عدد هام من السيارات الإدارية حيز الاستغلال على المستويين المركزي والجهوي.

-التركيز على انجاز أعمال الصيانة ذات الطابع الإستعجالي على حساب انتظامية التدخلات الدورية لصيانة السيارات الإدارية في ابانها بالكيفية المطلوبة طبقا للمعايير المعمول بها في المجال.

- عدم توفر الإعتمادات الكافية منذ بداية السنة المالية ليتسنى توظيفها وفقا لبرنامج مضبوط مسبقا من خلال التحكم في العناصر المتداخلة في تحقيق النسبة المحددة للمؤشر حيث يقتصر الأمر على توفير اعتمادات إضافية خلال الثلاثي الأخير من السنة المالية لمجابهة نفقات وجوبية.

**الهدف 9-1-3: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية:**

يندرج هذا الهدف في إطار تدعيم الوزارة بنظام معلوماتي يتماشى والحاجيات الحقيقية والمتأكدة لمختلف البرامج من وسائل عمل ولوحات قيادة تساهم بصفة مباشرة في عملية اتخاذ القرار وذلك في إطار العمل على الاندماج في منظومة تصرف عصرية تتحكم في المخاطر من ناحية وتحقق الأهداف من ناحية أخرى.

## جدول عدد 3

### الهدف 9-1-3" دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية "

| الهدف 3.1.4 : دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية والمعلوماتية | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | تقديرات 2018 (1) | إنجازات 2018 (2) | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2018 | تقديرات 2019 ق.م أصلي(1) | إنجازات 2019 (2) | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤشر 9-1-3-1: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية | % | 63.0 | 52.2 | 83.0 | 75.2 | 65.0 | 86.0 |
| | المؤشر 9-1-3-2 التغطية الوظيفية لنظام المعلومات | % | 45.0 | 26.7 | 60.0 | 55 | 30 | 54.5 |

## رسم بياني عدد4

### مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصــة بالهدف 9-1-3-1: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية والمعلوماتية

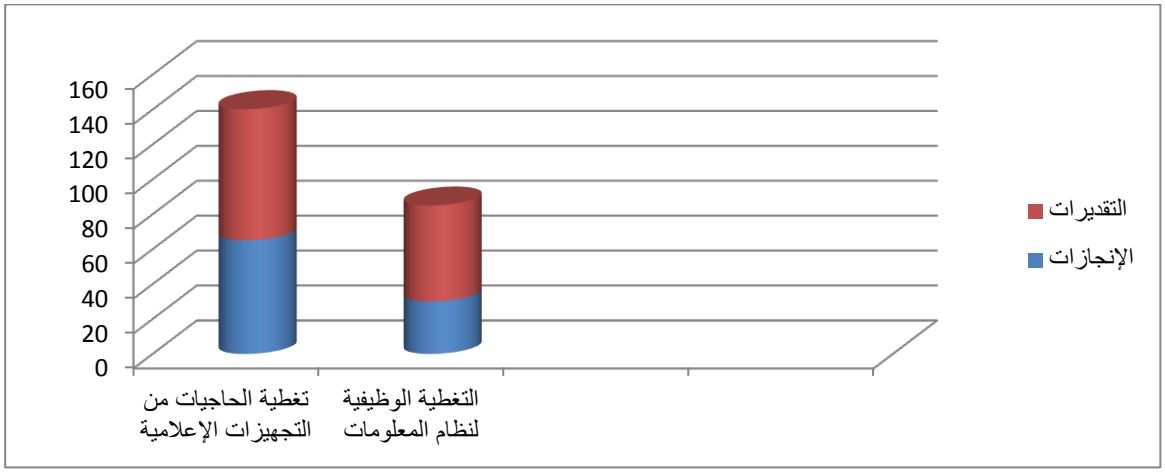


## تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

*** المؤشر9-1-3-1: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ86% ويعود الفارق السلبي بين التقديرات والإنجازات لمؤشر تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية أساسا، إلى عدم إتمام الشراءات (حواسيب و الات ماسحة) المبرمج اقتناؤها خلال سنة 2019 باعتبار إعلان طلب العروض الخاث بهما غير مثمر وذلك بالرغم من التزود بموزع (48 ports) .

*** المؤشر 9-1-3-2: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات**

تم تسجيل نسبة إنجاز بـ 54.5 %و يعود الفارق السلبي بين التقديرات والإنجازات لمؤشر التغطية الوظيفية لنظام لمعلومات أساسا إلى :

عدم التقدم في إنجاز التطبيقة الخاصة بالمراقبة الاقتصادية وقمع الغش (عقد عديد الاجتماعات مع الأطراف المعنية التي أفضت إلى اقتراح تطويرها من قبل الكفاءات الذاتية لإدارة التنظيم والأساليب والإعلامية خلال سنة 2020 )

- عدم التقدم في التطبيقة الخاصة بمتابعة التزويد والأسعار باعتبار عدم التوصل إلى تحديدي الحاجيات الفنية لمستعمليها بالرغم من الاجتماعات وجلسات العمل التي تم عقدها مع الأطراف المعنية.

## الهدف 9-2-1 : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة الإدارة بالمواطن.

**جدول عدد 4 :**
**" تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة الإدارة بالمواطن."**

| الهدف 9-2-1: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة الإدارة بالمواطن | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | تقديرات 2018 (1) | إنجازات 2018 (2) | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1/2) | تقديرات 2019 ق.م أصلي(1) | إنجازات 2019 (2) | نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019 (1/2) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤشر 9-2-1-1: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال | % | 60 | 50 | 83 | 80 | 40 | 50 |
| | المؤشر 9-2-1-2: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات | % | تعذر الحصول على المعطيات المتعلقة بالمؤشر | | | | | |

**رسم بياني عــدد 5:**
**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء**
**الخاصــة بالهدف " تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة الإدارة بالمواطن."**

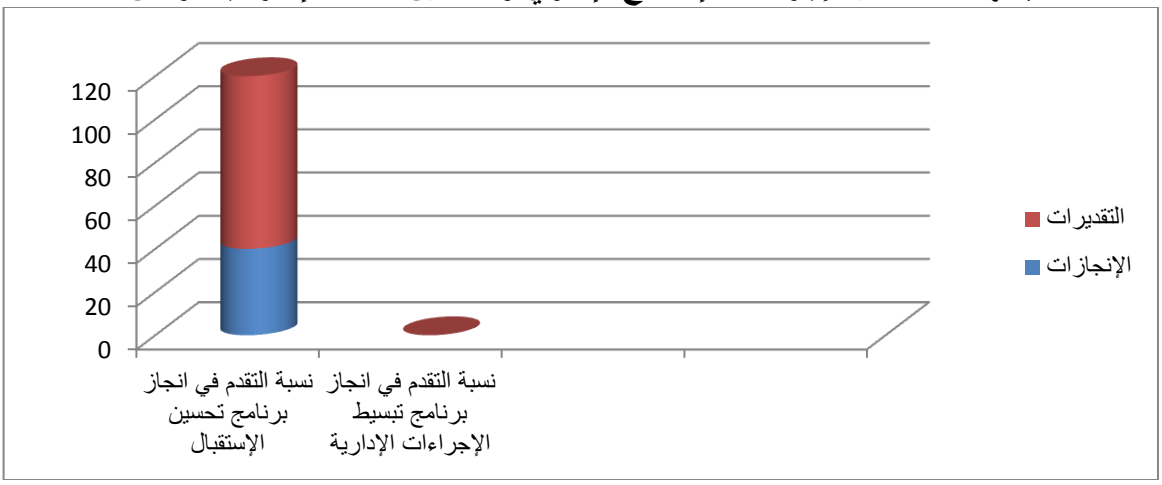


## تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2019

### الهدف 9-2-1 : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

#### المؤشر 9-2-1-1: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال

تمّ خلال سنة 2019 بالنسبة لهذا المؤشر تسجيل نتائج تقدر بـ40 % مقارنة بتقديرات تمثلت في 70 % أي بنسبة إنجاز تقدر بـ57.14 % و هذا راجع بالأساس إلى :

- نقص العنصر البشري للمكتب الملم بمجالات نشاط الوزارة .

- عدم وجود أعوان مختصين في مجال التوجيه والإرشاد في كافة مصالح الوزارة.
- غياب الدورات التكوينية في مجال الإستقبال والإرشاد الإداري.

**المؤشر 9-2-1-2: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات :**

**(تعذر الحصول على المعطيات المتعلقة بالمؤشر)**

**التوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج :**

- **الإشكاليات والنقائص :**

✓ محدودية الإعتمادات المخصصة للتكوين.

✓ ارتفاع تكلفة بعض الدورات التكوينية المتخصصة والتي لها قيمة مضافة مهمة كالتكوين في اختصاصات الإعلامية...

✓ محدودية الإعتمادات المتوفرة بالميزانية عند بداية السنة المالية وارتباط ذلك بالتوجهات العامة والتعليمات التي تضمن سنويا بمناشير رئاسة الحكومة المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة.

✓ نقص العنصر البشري المتكون والملم بمجالات نشاط الوزارة، وعدم تحيين الموقع الرسمي للوزارة لتوفير المعلومة المناسبة ، وغياب الدورات التكوينية في مجال الإستقبال والإرشاد الإداري

✓ نقص التجهيزات الضرورية، في الإدارات الجهوية خاصة، والتي تسهل للمواطن عملية الوصول لمكاتب الموظفين تعتبر من العوامل التي تحد من بلوغ القيمة المنشودة للمؤشر.

- **التدابير والأنشطة المقترحة :**

✓ العمل بالتنسيق مع الأطراف المتداخلة والمعنية بالتكوين على تطوير جودة الدورات التكوينية وإعتماد طرق وأساليب حديثة للتكوين خاصة التي تعتمد على التكوين عن بعد مما سيساهم في إرتفاع نسبة المستفيدين.

✓ ترشيد استعمال سيارات المصلحة والتوجه نحو استغلال سيارات ذات معدل الاستهلاك المنخفض.

✓ العمل على رقمنة التدخلات ذات الصلة بالصيانة عبر منظومة معلوماتية تمكن من تحسين استغلال السيارات الإدارية.

✓ مزيد تفعيل دور المكلف بالمتابعة والتعهد لوسائل النقل على مستوى كل إدارة جهوية للقيام بمهام التدخل الحيني لعمليات الصيانة ومسك دفتر متابعة في الغرض أو عبر منظومة إعلامية عند الاقتضاء.

✓ تدعيم المصالح المركزية و الجهوية بأعوان الإستقبال والإرشاد الإداري .

- ✓ إعادة توظيف الأعوان بما يضمن تدعيم مكتب العلاقات مع المواطن بالعنصر البشري الملم بمجال نشاط الوزارة.
- ✓ مزيد توفير التجهيزات الضرورية من معلقات إرشاد،علامات توجيه داخلية وخارجية، أثاث استقبال،
- ✓ مزيد تحسين ظروف العمل من خلال توفير حواسيب وأثاث مكاتب
- ✓ المشاركة في دورات تكوينية في مجال الاستقبال والإرشاد الإداري.
- ✓ توفير قاعات انتظار خاصة في بعض الإدارات الجهوية،
- ✓ العمل على تحيين الموقع الرسمي للوزارة باعتباره نقطة الاتصال الأولى بين الإدارة و المواطن.
- ✓ باعتبار أن المؤشرين الذين تم اعتمادهما (مؤشر تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية مؤشر التغطية الوظيفية لنظام المعلومات) لم يمكنا الإدارة من المتابعة الحقيقية لمدى التقدم في تحقيق الهدف (دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية والمعلوماتية). فإنه يقترح :
- ✓ إحداث هدف إستراتيجي يغطي مجال رقمنه الإدارة يحتوي علي مؤشر واحد مع تحديد هدف عملي ينضوي تحت الهدف الاستراتيجي المذكور ويمكن أن يكون في علاقة بالادارة الاتصالية
- ✓ دمج المؤشرين الحاليين للحصول على مؤشر واحد يمكن متابعة مدى التقدم في تحقيق الهدف العملي .
- ✓ مع العلم أنه يمكن التقدم في تنفيذ المقترحين بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف في الميزانية
- ✓ كما تجدر الإشارة إلى أنّ مؤشر نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال لايعكس نسبة رضا المواطن على الخدمات الإدارية المقدمة من طرف الوزارة ( satisfaction du citoyen ) كما أنّه لا يعكس نسبة نجاعة الخدمة الإدارية ( Service Administratif pertinent ou non)، ولكن في ظل توفّر الاعتمادات اللازمة يمكن التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال وبالتالي بلوغ نسبة هامة في تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين العلاقة مع المواطن.